Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والصيرفة الإسلامية

العدد (5) دولة قطر - أكتوبر 2016م

تصدر عن

شركة بيت المشورة للاستشارات المالية
Bait Al-Mashura Finance Consultations Company

الكتروني ISSN : 2409-0867
ورقـــي ISSN : 2410-6836

mashurajournal.com

مشروع التحول لدعم تنافسية برنامج تعليمي إسلامي والنفاذ إلى الأسواق المحلية والخارجية مستوى الإطار الكلي

قراءة من خلال قسم الاقتصاد الإسلامي في جامعة أم القرى

د. محمد بن حسن الزهراني

قسم الاقتصاد الإسلامي – جامعة أم القرى

(سلّم البحث للنشر في ١ / ٥/ ٢٠١٦م، واعتمد للنشر في ٥/٣١ / ٢٠١٦م)

ملخص:

ستعرض الدراسة لتجربة تعليم تخصص الاقتصاد الإسلامي كما تجسدت في قسم الاقتصاد الإسلامي الحالي بجامعة أم القرى ، والذي مر بتحولات تم رسمها على شكل أطوار ، وفي طورين عانى القسم الحالي من أزمات بدت للكثير بأنها عرضية، فتدنت درجة الفعالية للتعامل مع تلك الأزمات وباعتبار آخر بأنها جزئية والتي تحولت بفعل التباطؤ الزمني إلى تحد أحالت القسم إلى مجرد قسم مساند ، يصدر مواده المعرفية إلى أقسام أخرى ومنهًا قسم المحاسبة الذي يعد المنافس الأول على النسبة الكبرى من حجم الطلب على البرامج التعليمية سواء على مستوى الكلية – سابقاً الشريعة والدراسات الإسلامية– أو على مستوى الكليات النظرية، ومن هنا جاء الهدف الرئيس للدراسة في تقديم مقترح لبناء القدرات التنافسية لبرنامج يدرس حقل الاقتصاد الإسلامي، عبر إطار كلي يعيد هيكلة البرنامج التعليمي، وتهيئته للتكيف مع المتغيرات الداخلية، والمستجدات الخارجية حيث التنافس بين جامعات دولية عربية وإسلامية وأجنبية على تدريس حقل الاقتصاد الإسلامي، أو أحد فروعه ومناطقه مثل «التمويل الإسلامي» و «المصارف الإسلامية».

Abstract

The study will deal with the experience of offering the Islamic Economics course as academic specialization by the department of Islamic Economics at Umm Al-Qura University. The specialization had undergone different modification iterated in the form of phases, among them two phases are of those in which the department had experienced crises deemed to be passing by most of the stakeholders, therefore they were dealt poorly as it were also considered to be partial; nevertheless, in due course of time they embodied a challenge that transformed the position of department and classified it as "supportive department" producing the course content for other specializations such as accounting, the top ranker of the university as per the students' demand, - previously Shari'ah and Islamic studies – or as per the theoretic faculties. Hence, the aim of the study is to present a plan for building the competitive skills for the program which study the field of "Islamic Economics" i.e., through a comprehensive framework for restoring the educational program, capable of accommodating the internal as well as external changes synchronizing with the competition among the international, Arabic and Islamic universities offering Islamic economics or its branches such as "Islamic Finance" and " Islamic Banking".

المقدمة

لقد شهد حقل الاقتصاد الإسلامي اهتماماً كبيراً منذ التحشيد العلمي له، حيث المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي والمنعقد بجامعة الملك عبدالعزيز رحمه الله تعالى وبقيادة تنظيمية[١] جمعت عدداً من كبار المتخصصين في حقل الاقتصاد الغربي ولاسيما في شقه الرأسمالي، والذين كانوا على وعي بأن تحرير الأمة الإسلامية على مستوى شعوبها، يكون من خلال تحريرها الفكري والتعليمي، وأنٍ كسر الحلقة الخبيثة من التبعية السياسية ثم الاقتصادية إلى الثقافية وصولاً إلى التبعية الاجتماعية، لا يكون من حيث المتاح المباح، ومن حيث الإمكانات، ومن حيث الاشتغال بقوة ناعمة، إلا عبر الحقول المعرفية، وكان الاقتصاد الإسلامي أول تلك الحقول ولا زال أكثرها ظهوراً واشتغالاً على مستوى الساحة، وأقواها جدالاً في واقع التعليم والبحث العلمي وفي واقع مؤسسات المجتمع، ومع ذلك فإنه في بداية ظهوره وجهت الانتقادات إلى شرعية وجوده، فهل يوجد حقل تعليمي وعلمي يقوم على الدين، ويرتكز على القيم، ويتناول السلوك الاقتصادي من حيث حليته وحرمته؟ وذلك في ظل الزهو بالفلسفة الوضعية وبتطوراتها المختلفة، التي جعلت من أهم دعائمها، إقصاء الدين بالطبع في تلك المنطقة- سواء على المستوى الجغرافي أو على مستوى الفلسفي حيث العلمانية الشمولية، وإلغاء أي دور لغير ما تنطق به التجربة عبر المشاهدة، وبما يخبر به واقع الظاهرة، في لغة تحال إلى رموز تعالج بالترييض والتقييس، ولكن بتكتيك علم أولئك المخلصين أن استهداف الشعوب هو بداية النجاح، فتركزت جهودهم الأولى في تحويل القطاع النقدي في المجتمعات الإسلامية ممثلاً في المصارف التجارية من آلية الربا إلى آلية المشاركة في الغرم والغنم، وتخليص المداينات من الربا إلى بيوع المرابحة وأشباه ذلك، فبدأ التحرير وبشكل جزئي حيث النوافذ أي نوافذ الخدمات المصرفية الإسلامية، حتى تحولت مصارف كبيرة إلى العمل وفق مباديء المصرفية الإسلامية، وهكذا بدأ الحقل يفرض نفسه على الأقل في مناطق من المجتمعات بظهور المصارف التجارية اللاربوية، وبزيادة عدد النوافذ لمصارف تجارية ربوية، ثم بدأ الانتشار والتوسع بفضل الله تعالى، وامتد الأمر إلى حلالية التعامل بالأسهم شراء في حالة إصدارها، وظهر مصطلح «الأسهم النقية» وتداوله جمهور المتعاملين، وأخذت الشركات تسعى جاهدة إلى تحديد موقفها أولاً، واظهار ميزانياتها خالية من التعامل الربوي أخذاً وعطاءً، وهكذا نعود إلى نجاح تكتيكات أولئك المخلصين حيث التوجه إلى الشعوب، ومن ثم بدأت بشائر النجاح على مستوى الاستراتيجية، والتي كان من أهم تجليات النجاح هذه المرة تدويل الفكر الاقتصادي الإسلامي ولاسيما المالي منه، وذلك بعد

(١) نقصد بذلك قيادة معالي الأستاذ الدكتور محمد عمر الزبير

حدوث الكارثة المالية الربوية في الرئة الليبرالية، في داخل مناطق الفكر الاقتصادي الدهري، وهو ما يعد في حد ذاته نجاحاً ولو على المستوى التسويقي والثقافي، وذلك بتراجع المركزية الغربية، كما أن تلك الكارثة المالية للرأسمالية الربوية دفعت في جانبها الإيجابي إلى سياسة إعادة هيكلة حقل الاقتصاد الإسلامي، لاسيما وأن ذلك التكتيك على مستوى الجماهيري ممثلا في مؤسسات التمويل اللاربوية، قد أحدث خللا في توازن الأهميات في الحقل، فزادت الأهمية النسبية لقطاع التمويل اللاربوي في حين انخفضت بل تراجعت نسبة الاهتمام بالتحليل النظري، وليس هذا فقط، بل إن حجم ونوعية الاستثمار قد تعرضت لخلل أيضاً، فكل النشاطات والفعاليات على مستوى البحث العلمي توجهت إلى منطقة التمويل اللاربوي داخل الحقل، مما أدى إلى ضعف حجم الاستثمارات في منطقة التنظير على مستوى الظواهر الاقتصادية، وليس هذا فحسب بل إن تلك التدفقات الاستثمارية في منطقة التمويل اللاربوي قد أحدثت فجوات اختلالية، فظهرت فجوة «الشرعية» و « المشروعية» وهو ما يطلق عليها داخل الأدبيات العلمية ب»أزمة الثقة» والصحيح «أزمة الشرعية / المشروعية»، وظهرت أيضاً «الفجوة التتابعية» حيث أصبح الفكر المالي اللاربوي يتبع بل ويتتبع الفكر المالي الربوي عبر منتجاته المالية، ليحيلها إلى منتجات مالية لاربوية، فوقع في فجوة اختلالية ثالثة سميناها «الفجوة التعاكسية» وفي ظل تلك الفجوات الاختلالية وفي ظل عدم التوزان من حيث حجم ونوع الاستثمارات في حقل الاقتصاد الإسلامي، طالبت أصوات بإعادة هيكلة الحقل، وعلى كل يمكن أن نجمل آثار تلك التكتيكات في حصول بعض الأهداف الاستراتيجية من حيث تحرير فكر الأمة الإسلامية من التبعية الفكرية والمالية، وتحرير أجزاء من شعوب الأمة الإسلامية من حبائل الشيطان حيث الربا، وتحرير التعليم الجامعي من التبعية المدرسية لتعاليم الفكر الاقتصادي الدهري سواء في نموذجه السميثي والتقليدي الحديث، أو التقليدي المجدد، وذلك بإدخال مقررات أو مفردات تتناول الظواهر الاقتصادية من منظور جديد هو الاقتصاد الإسلامي، بل وأكثر من ذلك بدأت بعض الجامعات ممثلة في كليات الاقتصاد والعلوم المالية وبالذات في أقسام الاقتصاد تؤسس لشعب أو مسارات فرعية في بعض فروع حقل الاقتصاد الإسلامي «التمويل الإسلامي» و«المصارف الإسلامية».

إذا كان ذلك العرض على مستوى الحقل، فإن الدراسة ستعرض لتجربة لتعليم الحقل، هذه التجربة تجسدت في قسم الاقتصاد الإسلامي الحالي بجامعة أم القرى، والذي مر بتحولات تم رسمها على شكل أطوار، وفي طورين عانى القسم الحالي من أزمات بدت للكثير بأنها عرضية، فتدنت درجة الفعالية للتعامل مع تلك الأزمات وباعتبار آخر بأنها جزئية، وسيزيد من ضعف الاستجابة لهذه الأزمات

التي تحولت بفعل التباطؤ الزمني إلى تحدٍ أحالت القسم إلى مجرد قسم مساند، يصدر مواده المعرفية إلى أقسام أخرى ومنها قسم المحاسبة الذي يعد المنافس الأول على النسبة الكبرى من حجم الطلب على البرامج التعليمية سواء على مستوى الكلية سابقاً الشريعة والدراسات الإسلامية أو على مستوى الكليات النظرية، وفي ظل التحرر من التهديد المعاشي، حيث توفر النصاب التدريسي لأعضاء الهيئة التدريسية، ومن ثم الحصول على بدل التعليم، تناقصت مستوى الفعالية في مجابهة ذلك التحدي، وبدليل تجريبي هو عدم تطوير الخطة الدراسية التي يرى الكثير أن تغييرها وفقا لطريقة الحذف والاستبعاد والدمج والإدخال، ستحقق النجاح على التحدي، ولهذا بقي التحدي قائما ويزداد قوة بسبب سياسة ثبات جانب الطلب، والمتجسد في تحديد أعداد المقبولين للالتحاق رغبة ودفعا في السنة الدراسية. ومن الأدلة التجريبية على الفجوة الاختلالية ما بين التحدي وما بين نوع الاستجابة، خضوع الاستجابة لمنطق سلطة السوق، وعلى مستوى التوصيف للتحدي في اختزالها في مشكلة التوظيف، وإن كان هذا صحيحاً على مستوى المتغيرات التي تشكل التحدي، إلا أنها لا تتسم بالكفاءة لوجود متغيرات أخرى وتسهم بدرجات كبيرة في جماع التحدي، هذا إلى جانب قيام نوع تلك الاستجابة إلى افتراضات غير واقعية، والجهتان باجتماعهما أو بانفرادهما يعانيان من ضعف الكفاءة التفسيرية، مما يترتب عليه ضعف في سياسات الإصلاح أو التطوير المجابهة للتحدي.

والدراسة الحالية تذهب بافتراضاتها إلى أنه لن يتسنى قلب الانخفاض المستمر في حجم الطلب على برنامج تعليم حقل الاقتصاد الإسلامي، إلا من خلال إحداث تغييرات ترتكز على «التنافسية» التي تعني في كتاب اللّه وسنة رسوله – صلى اللّه عليه وسلم – التسابق في الخيرات حيث النافع للعباد في العاجل والآجل، وهو ما يعني من جهة مقابلة القطيعة مع الأبعاد الإيديولوجية للتنافسية كما هي ثاوية في فلسفة الصراع المتجذرة في الأسلاف اصطناعاً من الإغريق إلى الرومان وصولاً باتصال مقطوع من حيث السلالة بالمفكرين الأوربيين والأمريكان من أمثال « دروان، آدم سميث، هربرت سبنسر إلى ميلتون فريدمان وفي هذا المعنى يقول العروي تعليقا على مقولة «صدام الحضارات» «هذه أفكار في عمقها قديمة، وهي أفكار ألمانية في الأصل... تتمحور حول ما يسمى بالداروانية الاجتماعية القائلة بأن الصراع هو أصل الحياة وبدون صراع لا يكون تقدم... ومن الأمور الغريبة أن هذه الأفكار التي كان المرء يظن أنها نسيت وأصبحت مطوية في الماضي تعود وتوظف لأهداف جديدة»[٢]، ومن جهة أخرى يكشف هذا الافتراض للدراسة على ما يغفل عنه الكثير عند إعادة النظر وإجراء المراجعة لتجربة الحقل المتوسطة الأجل،

(٢) سعدي، مستقبل العلاقات الدولية، ص ١٧٣، ١٧٤.

وهو البعد الثقافي / الحضاري الذي وعاه المؤسسون الأوائل ولهذا دفعوا بمشروع حقل الاقتصاد الإسلامي إلى الخطوط الأولى في المواجهة والمقاومة للغزو الفكري والثقافي والتعليمي في مجال من أهم مجالات الحياة البشرية، ألا وهو المعاش، ومع ذلك فإن الأجيال التي اشتغلت في هذا الحقل حولت هذا البعد إلى جانب أو هامش التفكير والتنظيم للحقل سواء على المستوى التعليمي أم على المستوى البحثي[٣]، وما عزز الكارثة المالية للرأسمالية الربوية من إعادة الاعتبار إليه، وأثبتت أن ما غفل عنه أولئك المشتغلون بالحقل تدريساً وبحثاً ودراسة، كان خطأ كبيراً، فالقراءة لهذا البعد في هذا الحقل الجديد سيسهم في نهوض الأمة الإسلامية سواء من داخلها، أو عبر فك حصار المقولة الخلدونية «المغلوب مفتون بالغالب» أو «فتنة الغالب»، وهو ما يعني في نهاية التحليل أن حقل الاقتصاد الإسلامي يعد مظهراً من مظاهر مكافحة الاعتداء الثقافي الاحادي والحد من التغلغل الغربي في المجتمعات الإسلامية والعربية منها، وليس هذا ببعيد المنال لا من حيث التاريخ ولا من حيث التجارب الثقافية الحاضرة، فهذه تجربة بعض الدول الآسيوية التي استطاعت أن تدخل مفهوم «القيم الآسيوية» «حقل العلاقات الدولية عبر الدفاع لمجموعة من الأنظمة السياسية في آسيا عن هذا المفهوم في المنتديات الدولية، وبخاصة حين يتعلق الأمر بقضايا التنمية والديموقراطية وحقوق الإنسان... فشعوب شرق آسيا يرجعون تقدمهم الاقتصادي لتشبثهم بثقافاتهم الأصلية وعدم تأثرهم بالثقافة الغربية «[٤]، بل وبدء «الترويج لما يسمى بالمنظور الآسيوي لحقوق الإنسان» وهو ما حصل بفضل الله لحقل الاقتصاد الإسلامي فعبر كتابات تعدت مجال الصحافة إلى المجال العلمي، ومن ثم إلى المجال السياسي والتي تتفق على أهمية دور حقل الاقتصاد الإسلامي بكليته أو عبر ذراعه الديناميكي «مؤسسات التمويل اللاربوي» في مواجهة الكارثة المالية للرأسمالية الربوية، من خلال الاستثمار في بنيانه المالي الذي ينعت بأنه نظام أخلاقي، وهذا النعت يجعل من النظام المالي اللاربوي أكثر قبولاً، لأنه يجد واقعا في تلك المنطقة الجغرافية حيث الغرب وفي ذلك الفضاء الفكري القائم على الفلسفة المادية، حيث الدعوة مجددا إلى التفكير في «أخلاق تجمع أمم العالم»[٥]، وقد تجلت مظاهر هذا التفكير في «إصدار بيان متميز تحت اسم «إعلان من أجل أخلاق عالمية» « وكان « السبب الأساسي الذي دعا إلى إصداره، وهو أن العالم كما جاء في مقدمة ذلك البيان يواجه أزمات عدة: اقتصادية متمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والاستغلال والفروق الفاحشة بين الفقراء والأغنياء والديون الهائلة للدول الفقيرة، وأزمة بيئية متمثلة في انخرام الأنظمة البيئية...

(٣) الزهراني «علم حديث يبحث عن هوية ووجود».

(٤) سعدي، م س، ص ١٧٠.

(٥) عبدالرحمن، سؤال العمل، ص١١٣، وانظر للتوسع ص ١١١ ١٤٢.

وأزمة سياسية متمثلة في... الصراعات العنيفة على النفوذ، وأزمة اجتماعية متمثلة في الاستخفاف بالعدالة وانتشار الفوضى وانهيار الأسرة وتمهيش المرأة «[٦] وتجد هذا الدعوة الأكثر انتشاراً في الخارطة الجغرافية الغربية من العالم صداها في حقل الاقتصاد الدهري، فهناك «ثمة اعتراف متزايد بأن المصلحة الشخصية والمنافسة لا تشكلان بالضرورة القوى المحركة الرئيسية وراء الفعل البشري، فهناك تركيز أيضا على دور الإيثار، والتعاون، والقيم الأخلاقية»[٧] ودون شك أن قدوم حقل يرتكز على أخلاق الدين الخاتم، على واقع جغرافي يتشوف إلى «أخلاق الواجب – كانط – لا أخلاق المنفعة» بنتام سيمثل قوة لعالمية ثانية للإسلام، ولهذا فإن القول بأن حقل الاقتصاد الإسلامي أكثر من كونه حقلاً علمياً وتعليمياً، بل إنه محرك من محركات «مشروع التجديد الحضاري الإسلامي»، يجد واقعاً يصدق عليه. وإن هذا الإيمان يرفع درجة الفعالية لمواجهة ذلك التحدي ولو على مستوى التعليم والتدريس لتخصص الاقتصاد الإسلامي، لأن من خلال هذا النشاط يزداد النمو المعرفي والمنهجي لحقل الاقتصاد الإسلامي، عبر مد قطاع الدراسات العليا بباحثين، ومن ثم رفد قطاع البحث العلمي بجيل جديد من الشباب الباحثين، ويزداد ذلك قوة بتأسيس كلية جديدة تحمل اسم «الاقتصاد والعلوم المالية الإسلامية»، إذن فقسم الاقتصاد الإسلامي الحالي بتجربته ذات الأمد المتوسط، وبمعاناته من عدة أزمات تحولت في شكل تحد، أمام متغيرات إيجابية من جهة وسلبية من جهة ثانية وفي بعضها متقابلة، إذ ما أحسن الاستثمار فيها تحول القسم ومن ثم الكلية لتكون بالفعل من مولدات «الاقلاع» بمشروع التجديد الحضاري الإسلامي، ومن هنا تأتي هذه الدراسة كمحاولة لاستثمار تلك الفرص مصطحبة أدوات النظرية التنافسية، لتعزيز القدرة التنافسية للصناعة التعليمية الإسلامية في الحقول الاجتماعية، وحيث حقل الاقتصاد الإسلامي، متطلعة إلى التحويل من صناعة تعليمية تستهلك محليا وعلى مستوى تنفيذي، إلى صناعة موجهة للتصدير، وقادرة على توليد منتجات أخرى دراسات بحوث مقالات تدريس ونحو ذلك. ويمكن بناء على ما سبق اشتقاق مشكلة الدراسة الحالية، واستمداد اهميتها، ورسم أهدافها، وصياغة

(٦) عبدالرحمن، م س، ص ١١٥/١١٦.

(٧) شابرا، مستقبل، ص ٨٩، ص ٩٠، ٩١. ولهذا يرى بعض كبار الاقتصاديين الغربيين أن «علم الاقتصاد ربما ارتكب خطأ عندما تبنى اصطلاح «الرشد» وكل ما يعنيه حسابات صحيحة وشخصية منهجية مرتبة» وبلغة أكثر نقدا «لعلم اقتصادهم» (ص ٩٠) يدعو «سولو وأندرسن» إلى اقتراح أمثلية بولدينغ بديلا لأمثلية باريتو، وذلك «لتقديم مسحة إنسانية في نطاق التحليل الاقتصادي تم استبعادها باسم العلم الخالي من القيم «(ص ٩١) بل أن «أمارتيا سن» حائز على جائزة نوبل يذهب إلى ما هو أبعد من تلك الدعوة حيث يقول:» أن ابتعاد علم الاقتصاد عن الأخلاق قد أفقر علم اقتصاد الرفاه، وأضعف أساس قدر كبير من علم الاقتصاد الوصفي والتنبؤي « بل أنه «يمكن أن يجعل أكثر إنتاجية بإعطاء عناية صريحة أكبر وأكثر للاعتبارات الأخلاقية المؤثرة في تشكيل تصرفات الإنسان وأحكامه « « كذلك يختم هوسمان وماكفرسون في مقالهما المسحي، في صحيفة الأدبيات الاقتصادية عن «علم الاقتصاد والفلسفة الأخلاقية المعاصرة» بأن « الاقتصاد الملتزم بالجوانب الأخلاقية من موضوعه التزاما فعالا وبالنقد الذاتي، لا يمكن إلا أن تكون أكثر إثارة للاهتمام، وأكثر إضاءة، وفي النهاية أكثر نفعا من اقتصاد لا يلتزم بهذا «(شابرا ص ٩١).

أسئلتها، وتحديد منهجها وحدود نطاقها.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في ضعف القدرات التنافسية لبرنامج تعليم الاقتصاد الإسلامي الحالي، سواء على مستوى قطاعات الجامعة حيث الكليات النظرية والتطبيقية في بعض التخصصات، وما يترتب على ذلك من ضعف في الأهمية النسبية لبرنامج تعليم التخصص في الاقتصاد الإسلامي ضمن برامج الكليات داخل جامعة أم القرى، أو على مستوى الكليات المقاربة في التخصص في جامعات مجاورة، وهو ما يعني ضعف في معدلات نمو الطلب على البرنامج التعليمي. هذا ومن جهة مقابلة فإن ضعف القدرات التنافسية تدفع إلى زيادة معدلات التسرب سواء بالالتحاق ببرامج تعليمية أخرى، أو بطول فترة مكوث الطالب في القسم، أو بطء القيد، وكلها آثار تجمل في زيادة الهدر المالي، هذا فضلاً عن أثر ضعف القدرات التنافسية لبرنامج الاقتصاد الإسلامي الحالي على الكفاءة الخارجية، والمؤشر عليها في بطالة المتخرجين من جهة، وفي التعيين في غير التخصص.

أسئلة الدراسة:

ـ ما هي أهم الأطوار التي مر بها برنامج تعليم الاقتصاد الإسلامي من خلال قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى، وما هي أهم المشكلات التي عانى منها كل طور؟.

ـ كيف يمكن لمقولة «التنافسية» أن تسهم في مواجهة التحدي الذي يعاني منه برنامج تعليم الاقتصاد الإسلامي؟.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها مما يلي:

ـ من محاولتها تعزيز القدرات التنافسية لبرنامج يدرس تخصص الاقتصاد الإسلامي.

ـ أن الدراسة الحالية ستقدم للمسؤولين عن الصناعة التعليمية لبرنامج تعليم تخصص الاقتصاد الإسلامي، وبوجه أخص القائمين على كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية بحداثة وجودها المؤسسي إلى الاستثمار في خارج الأطر القديمة، وإلى الاشتغال بتفكير جديد وفق رؤية جديدة، تستهدف بناء القدرات التنافسية لا للقسم بل للبرامج التعليمية التي تتعدى كونها برامج تدريسية إلى كونها محرك من محركات مشروع التجديد الحضاري الإسلامي، ومن روافع « تعليم إسلامي لعالمية ثانية».

ـ الدور الطموح للملكة العربية السعودية، فكما أنها تمثل قبلة الإسلام والمسلمين، وكما أنها تسعى لأن تصبح محركاً رئيسيا ومحوريا في الخارطة الدولية الحاضرة والمستقبلية، فإن مشروع «الاقتصاد الإسلامي» يعد أحد محركات هذا السعي، وأحد أدوات الدبلوماسية الخارجية.

ـ المرحلة النهضوية التي يمر بها برنامج تعليم الاقتصاد الإسلامي في الداخل الإسلامي والعربي منه، وفي الخارج.

ـ ترجع أهمية الدراسة الى العوائد المتوقعة، والتي يرجى أن تسهم في تعزيز القوة التنافسية لبرنامج يدرس تخصص الاقتصاد الإسلامي.

أهداف الدراسة:

يمتثل الهدف الرئيسي للدراسة الحالية في: تقديم مقترح لبناء القدرات التنافسية لبرنامج يدرس حقل الاقتصاد الإسلامي، عبر إطار كلي يعيد هيكلة البرنامج التعليمي، وتهيئته للتكيف مع المتغيرات الداخلية حيث تأسيس كلية جديدة باسم «كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية» والمستجدات الخارجية حيث التنافس بين جامعات دولية عربية وإسلامية وأجنبية على تدريس حقل الاقتصاد الإسلامي، أو أحد فروعه ومناطقه مثل «التمويل الإسلامي» و «المصارف الإسلامية». ويمكن

أن يشتق من ذلك الهدف الهدفين التاليين:

ـ التعرف على واقع برنامج تعليم الاقتصاد الإسلامي من خلال قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى، من حيث أطواره والمشكلات التي عانى منها كل طور.

ـ إعادة استثمار أدوات النظرية «التنافسية» في تصميم الإطار الكلي لهيكلة البرنامج التعليمي لقسم جديد يدرس حقل الاقتصاد الإسلامي.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة الحالية التحليل النقدي للوقائع المعاصرة التي عايشها الباحث بدء بنشأة قسم الاقتصاد الإسلامي الحالي إلى وقت ممارسته للعملية التدريسية داخل القسم، والمناقشات التي كانت تدار داخل مجلس القسم، على المبادرات المقدمة للمجلس حول تطورات وتطوير برنامج تعليم الاقتصاد الإسلامي، وكذلك قراءة نقدية لتجربة البرنامج.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على مستوى الإطار الكلي لقسم يدرس حقل الاقتصاد الإسلامي، طبقا لمبادئ «التنافسية». وهو ما يمثل المستوى الأول في بناء القدرات التنافسية للقسم، فهناك مستوى تحديد أهداف القسم، وتعيين المقررات الدراسية، وتوصيفها، وصناعة الخطط الدراسية، إضافة إلى الوحدات الأكاديمية التي تزيد من القوة التنافسية للقسم ومن ثم الكلية سواء على مستوى الجامعة، أو على مستوى الكليات المماثلة، والمنافسة.

وهكذا تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فقرات رئيسية بجانب المقدمة، ففي الفقرة الأولى تم تناول التحدي الذي واجه برنامج تعليم الاقتصاد الإسلامي من خلال التعرف على الكيفية التي ادار بها قسم الاقتصاد الإسلامي ذلك التحدي، وعبر أطوار مختلفة. وتعرض الفقرة الثانية لمشروع الدراسة عبر الاستثمار في الأدبيات العلمية «للتنافسية»، لصناعة تصميم يتمتع بقدرة على إحداث «ميزة تنافسية» على مستوى الإطار الكلي لهيكلة البرنامج التعليمي لحقل الاقتصاد الإسلامي. في حين جاءت الفقرة الثالثة لتبين الجدوى التنافسية للمشروع المقترح.

الدراسات السابقة:

١. دراسة بعنوان: «تقويم قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى» استهدفت «تقويم مسيرة قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة من خلال الخطة الدراسية له ومقارنتها بالخطط الدراسية لأقسام الاقتصاد مجال البحث» وداعية الدراسة:» كثرة طلبات التحويل من القسم إلى إقسام أخرى مما أثر على عدد الخريجين من القسم فأخذ في التناقص» ثم ذكرت الدراسة عوامل تفسر ذلك الانخفاض في معدل الطلب على برنامج تعليم الاقتصاد الإسلامي ومنها:» ضعف ملائمة خطة القسم الدراسية الموضوعة لحاجة سوق العمل» وفي التوصيات تم اقتراح:» أن تكون على هيئة مسارات بحيث تكون سنتين من الدراسة دراسة عامة ثم تليها سنتين في تخصص يليها تخصص دقيق خلال الفصل الأخير».

٢. دراسة السحيباني وآخرون وبعنوان:»تجربة قسم الاقتصاد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية..» «تستعرض هذه الورقة تجربة قسم الاقتصاد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية منذ إنشائه عام ١٣٩٩هـ حتى تاريخ إعداد هذه الورقة؛ حيث تبين خطوات إنشاء القسم، وأهدافه، والوسائل المطلوبة لتحقيقها، والإنجازات التي تحققت فعلا من خلال تتبع مسيرة تطور القسم. وتركز الورقة بشكل خاص على معالم الخطط الدراسية التي دُرِّست بالقسم، واستشراف الرؤية المستقبلية للقسم في ظل الفجوة الحالية بين واقع القسم والمأمول منه». وقد أكدت الدراسة على:»ضعف الطلب على خريجي الاقتصاد بعامة وخريجي القسم بخاصة في سوق العمل» واعتبرت أن ذلك الوضع « يضع القسم أمام تحد كبير خاصة في ظل التغير الكبير في الظروف التي أحاطت بالقسم عند إنشائه» وكان من ضمن عدد من التوصيات التوصية:» تحويل القسم إلى كلية مستقلة... وتعد الموافقة على تشعيب القسم أولى خطوات هذا التحول، الذي يؤمل أن يتم قريبا».

والدراسة الحالية تنطلق من التوصية في تشعيب / مسارات لبرنامج تعليم الاقتصاد الإسلامي، وقد يكون ذلك وجه اتفاق، ولكن أوجه الاختلاف تعدد في المستويات التالية:

ـ مستوى وحدة التحليل:

الدراستان السابقتان وحدتهما التحليلية هي خطة قسم الاقتصاد الإسلامي، في حين أن وحدة التحليل في الدراسة الحالية هي المبادرات سواء الفردية والجماعية (لجان) والنقاشات التي درات حول التطوير وأوضاع تعليم برنامج تخصص الاقتصاد الإسلامي.

ـ أداة التحليل:

الدراستان السابقتان تستخدم التحليل عبر تشريح مقارن سواء على مستوى الخطة بالنسبة لغيرها من المماثل لها، و على مستوى التتالي الزمني من خطة إلى أخرى حلت محل السابقة، في حين أن الدراسة الحالية تستعمل أداة التفكيك للأفكار والنقاشات التي دارت داخل مجلس القسم حول وضعية برنامج تعليم الاقتصاد الإسلامي.

ـ مستوى التحليل:

الدراستان السابقتان على مستوى التحليل الجزئي، في حين أن الدراسة الحالية تعمل على مستوى التحليل الكلي.

ـ مستوى القيمة المضافة:

الدراسة الحالية وهي تنطلق من فكرة التشعيب / المسارات إلا أنها عملت على بناء هذا التشعيب / المسارات وبيان تفصيله، واستثمرت في تشييد البناء بالأدبيات العلمية في «التنافسية»، ومن نوع الاستثمار وبيان البناء جاءت القيمة التي تعد إضافة على المجمل، والموقوف على التوصية بالشيء دون رسم حدوده وتفصيل بيانه.

أولا التحدي ونوع الاستجابة التاريخية:

١) برنامج قسم الاقتصاد وإدارة التحدي:

على الرغم من أن حقل الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد حقل من ضمن الحقول العلمية التي تستثمر في برامج تعليمية على مستوى التعليم الجامعي، بل هو مشروع تجديدي للحضارة الإسلامية، ومن هنا يمكن رفع شعار «تعليم إسلامي لعالمية ثانية» أي لعالمية الرسالة المحمدية بتعبير حاج حمد قاسم نقول على الرغم من ذلك، إلا أن هذا الحقل في بعده التعليمي حيث برنامج تعليم تخصص «الاقتصاد

الإسلامي» في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة أم القرى[٨] سابقا واجه عدة أزمات جزئية عملت استدامتها على تراكميتها، فتحولت إلى تحدٍ يواجه بقاء وقوة وجود هذا البرنامج التعليمي الذي من خلال خريجيه وبعض الراغبين في استمرار دراساتهم العليا، يتقوى الحقل معرفيا، ويزداد حجم تداوله، هذا ما ستتعرض له الدراسة الحالية في هذه الفقرة، وعلى النحو التالي.

الطور الأول: طور التوقعات:

لقد جاءت توقعات أهل الحماسة من المؤسسين المخلصين للتأصيل الإسلامي للعلوم ومنها حقل الاقتصاد، وتأسيس قسم الاقتصاد الإسلامي كبيرة، ويمكن تمثل ذلك في عدد من المؤشرات الكلية والجزئية ومنها: زيادة أعداد الملتحقين من خريجي الثانوية العامة، ونمو في معدل القبول، وصفرية في معدلات التسرب بشقيه، ونمو معرفي مؤصل، ومرجعية متماسكة منطقياً ومنسجمة معرفياً، ولكن العكس من تلك التوقعات واجه قسم الاقتصاد الإسلامي الحالي بعد فترة قصيرة من تأسيسه، مشكلة التوصيف الوظيفي لحملة شهادة التخصص في «ديوان الخدمة المدنية» وقتها الآن وزارة الخدمة المدنية وارتبطت تلك المشكلة بمشكلة التوظيف، ويمكن جمع تلك المشكلتين في مصطلح «تحدي النفاذ إلى سوق العمل بقطاعيه العام والخاص» مع تحذير من قبل أحد أعضاء الهيئة التدريسية العوضي من حدوث بطالة في أوساط المتخرجين من القسم، باعتبار أن التخصص في حقل الاقتصاد يعاني من قلة الفرص الوظيفية، وفي الوقت نفسه توافد عدد من المتعاقدين من المتخصصين في حقل الاقتصاد الدهري (الوضعي في مرحلة ثم التقليدي اطلاقاً عاماً في مرحلة من مراحل عدم الاستقرار التي يعاني منها حقل الاقتصاد الإسلامي على مستوى التعامل مع الآخر) و المتخصصين على مستوى الشهادات العليا في الاقتصاد الإسلامي (جامعة الأزهر)، الذين وجدوا في مشكلة التوصيف الوظيفي، فرصة لاستثمار جهودهم في تطوير القسم عبر خطته الدراسية التي وضعها المؤسسون الأوائل ووفقا لتصور معين للتأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد[٩]، التي رأى فيها بعض المتعاقدين من المتعاونين على الخير لهذه الأمة، إما أنها تخصصية بحتة، وإما أنها خليط مشوش من نسقين معرفيين (الفقه + الاقتصاد الدهري)، ومن هنا بدأت مرحلة مخاض جديد غلب فيها نزعة الاستجابة لتحدي التوظيف أكثر من أي نزعات أخرى، فعقدت الاجتماعات وطرحت الأفكار، فأنتجت خطة دراسية تضخمت من جهة، واتسعت من جهة أخرى فأضيفت مقررات من

(٨) الجفري «تقويم قسم..» ص ١٠/٩.

(٩) الزهراني، محمد «تصور التأصيل..» ص ١٥ وما بعدها.

علوم أخرى (المحاسبة + الإدارة العامة + إدارة الأعمال) [١٠] وبهذا التضخم من جهة الاتساع من جهة أخرى، حلت مشكلة التوصيف الوظيفي، لا التوظيف، لأن نزعة الوهم البصري شبيه الوهم النقدي هي الرؤية المسيطرة، وذلك أن الملقي نظره في الخطة الدراسية من مديري الموارد البشرية في الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الأهلي، يستطيع أن يرسم الخارطة الوصفية الوظيفية للمتقدم، وعلى الرغم من ذلك التعديل أو إذا شئنا تجوزا اطلقنا عليه «تطويرا»، إلا أن مشكلة التوظيف لازالت قائمة مقارنة بخريجي الأقسام المنافسة، فكانت سبباً في بقاء تلك المؤشرات العكسية الكلية محافظة على وضعياتها السابقة، بل وتزداد قوة بفتح شعبة «المحاسبة الإسلامية؟!» ثم باستقلاليتها بقسم مجاور في الجهة منافس في الحصة، حتى أصبح القسم أي قسم الاقتصاد الإسلامي قسما مساندا يجد وجوده وبقاء وجوده في تقديم مقررات مساندة لقسم المحاسبة وأقسام أخرى، وبقي وضع الأزمة كما هو يزداد بتراكمية السنوات.

الطور الثاني: طور السكوت

في الطور الثاني بدأت المشكلة تتحول إلى أزمة، وتجلت هذه الأزمة في مظاهر فعلى صعيد الالتحاق بأقسام كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى تتراجع أهمية قسم الاقتصاد الإسلامي في سلم أولويات الالتحاق للخريجين من الثانوية العامة، وانعكس ذلك على معدل الالتحاق[١١]، وظهر مؤشر أزمة جزئية بسبب تلك الأزمة الجزئية، وتجسد ذلك المؤشر في وجود فائض في الطاقة الاستيعابية للقسم، ومن ثم ضعف في معدلات الإنتاجية، مما بدا معه التهديد بتدني الكفاءة التشغيلية للقسم، ومن ثم ضعف حصتها في الميزانية العامة للجامعة، ولو على مستوى سحب الوظائف التي ستشغر بإنهاء التعاقدات الخارجية، أو إقامة وعقد ندوات أو مؤتمرات، ولكن هذه الجزئيات المتجمعة في أزمة أكبر لم تكن تمثل مخاطر تهدد القسم ممثلا في مجلسه، وذلك لغياب مكآفات الحصص التدريسية (= بدل التعليم)، هذا إلى جانب الاكتفاء بوضعية القسم المساند المقدم لخدمات تعليمية لأقسام أخرى ولاسيما قسم المحاسبة، ولهذا لم تكن هناك حاجة -كما في تصور الكثير من أعضاء الهيئة التدريسية- للتحرك نحو الإصلاح، ولا لدعم سياسة التطوير للقسم، فكان السكوت هو عنوان يصدق على هذا الطور. وفي ظل غياب النظر وإعادته والقراءة ونتائجها تطويرا أو تغييرا، كان لابد أن يعاني القسم من مشكلات مزمنة تصل به إلى حد الاضمحلال ثم الانهيار. فالقسم خلال

(١٠) انظر الجفري، م، س، ص ١٠٥.

(١١) انظر الجفري، م، س، ص ١٠.

سنوات عدة ليست بالقصيرة لم يتطور لا أفقياً ولا عمودياً، ولم تتغير مناهجه، مع مشاهدة التغييرات التي تحدث سواء على مستوى حركة البناء المعرفي لعلم الاقتصاد الإسلامي، أو على مستوى الجامعة والمجتمع، أو على مستوى مؤسسات التمويل المالية والمصرفية، أو على مستوى التغييرات الدولية، والأدلة التجريبية شاهدة على ذلك لا يمكن أن ينكرها إلا الأعمى. ومن الأدلة التجريبية لتأكيد ذلك المؤكد لا يجد الراصد والمحلل ثمة تخصصاً علمياً يدرس، فالموجود هو قسم يمارس عمليات تدريسية في عدد من المقررات، التي تظهر في اتجاهات مختلفة، ومن أبرزها الاتجاهين التاليين:

الاتجاه الأول: التجاور دون الاحتواء بين المضامين المعرفية للفكر الاقتصادي الدهري، أو الفقهية مع المعرفة الاقتصادية الإسلامية.

الاتجاه الثاني: التقابل بالجمع بين جزءين من المباحث والموضوعات، الجزء الأول ما يتعلق بالفكر الاقتصادي الدهري. والجزء الآخر ما يتعلق بدراسات الاقتصاد الإسلامي المشتتة.

وعلى هذا النحو، لا نجد ثمة تخصصاً علمياً يدرس، لعدم وجود إجابة محددة ودقيقة لسؤال: ماذا ندرس ؟ وكيف ندرس ؟ ما ينبغي أن نعلمه لطلاب التخصص؟.

الطور الثالث: طور النمو الواهم.

في الطور الثالث بدأت المشكلة تتحول إلى أزمة والأزمة تجميع لأزمات جزئية تعبر في مجموعها عن تحد، والتحدي أخذ يزداد قوة وتجلياً في مظاهر، ولكن هذه المرحلة كان التهديد يمس المستويات الدخلية لأعضاء الهيئة التدريسية، حيث بدل التعليم، المرتهن بالحصة التدريسية المعيارية، فإذا وجد عجز في الطلب على المعروض من الوحدات التدريسية المتاحة، فإن هذا يعني وجود فائض، مما يسبب في انخفاض الحصص التدريسية عن الأمثلية المستحقة لبدل التعليم (٢٠٪) من إجمالي الدخل المتاح، وبالتالي انخفاض دخل أعضاء الهيئة التدريسية، ولأجل خطورة هذا التهديد للأمن المعاشي، تم التحرك لا نحو إجراء سياسات إصلاحية يمكن من خلالها دفع الطلب إلى أعلى، بل نحو تأمين تصريف الفائض في الأسواق الخارجية، حيث قسم المحاسبة المنافس التقليدي في الحصة السوقية، والأهم في إجمالي حجم الطلب التعليمي، وذلك بتجزئة الوحدات الدراسية المعروضة إلى وحدات تستوعب عدداً أقل من حجم الطلاب الزائد عن السقف المقرر، ومن هنا حدث استقرار نسبي يعاني من الهشاشة، ولكن ما دام أن التحرر من التهديد للأمن المعاشي قد تم، فإن إنتاجية القسم جيدة، وهذا جزء من صناعة الوهم، لأن القسم يصبح مجرد قسم مساند

وليس قسماً لتخريج مؤهلين في التخصص الأساسي، فإذا أضيف إلى ذلك الجزء من صناعة الوهم النصف الثاني حيث الاستجابة للضغط على مستوى الجامعة، إنه الاعتماد الأكاديمي، هذا إلى جانب الدلائل الجزئية على الأزمة المتحولة بفعل الزمن من جهة وبفعل التراكمية من جهة أخرى إلى تحد / تهديد للأمن المعاشي على مستوى أعضاء الهيئة التدريسية، لأن البطالة المنتشرة في أوساط الخريجين قائمة منذ تاريخ أقدم من تاريخ التهديد للمستوى الدخلي، واستمرار تراجع أهمية قسم الاقتصاد الإسلامي في سلم أولويات الالتحاق للخريجين من الثانوية العامة، وما ترتب على ذلك من استمرار انخفاض أعداد الملتحقين، وزيادة معدل التسربات من جهة مقابلة أو أخرى.

على أن تشديد مجلس القسم في بعض جلساته على أهمية وجود خطة لتطوير القسم، تقوم على السوق، وإشارة البعض إلى ضرورة مواصلة ومتابعة الجهود السابقة في التطوير، ليس في عمقه إلا نمواً واهماً، بدلائل عدة منها، الاختلاف في تشخيص العلة، ومن ثم تعددية الاستجابة التي لا يمكن ترجمتها على واقع القسم ممثلاً في الخطة التدريسية، فرأي ذهب إلى أن اندراج قسم الاقتصاد الحالي تحت مظلة كلية الشريعة، كان سبباً في ضعف الفرص الوظيفية، أو على الأقل ارتفاع في معدل البطالة في أوساط الخريجين، ولهذا فإن أنصار ذلك الرأي وجد في الانتقال إلى كلية العلوم الإدارية والسياحة في وقتها، حلاً للمشكلة، في حين ذهب فريق إلى أن رفع الكفاءة الداخلية للخطة الدراسية، سيؤدي إلى حل المشكلة، في حين اعتبر البعض أن الحديث عن التطوير عمل هامشي، لأن التحرر من التهديد للأمن المعاشي قد وجد في زيادة أعداد الملتحقين بقسم المحاسبة، وفي طور آخر في ظاهرة الانتساب، مع تجميد جانب العرض من الأعضاء المتعاونين بالتعاقدات الخارجية، وبهذا حدث التوازن وعند نقطة تحقق الايراد الجديد إذا صح التعبير أو بدل التعليم، ولهذا جاءت الاستجابات في تدني معدل الأهمية النسبية لنشاط التطوير للقسم.

وقد أبدى بعض من أعضاء القسم قلقهم وبشكل خاص حيال احتمالية انخفاض النصاب التعليمي، الذي هو بسبب اتجاه مستمر للانخفاض في عدد الملتحقين بالبرنامج التعليمي، والتقلبات التي يتعرض لها الطلب على ذلك البرنامج من جهة التسربات التي تحدث في أثناء عملية الإنتاج، ويغذي تلك الوضعية السيئة، سياسة ثبات جانب الطلب، والمتجسد في تحديد أعداد المقبولين للالتحاق رغبة ودفعاً، والأخطر من ذلك انتقال قسم المحاسبة وإعادة هيكلة خطته الدراسية ولاسيما فيما يتعلق بالمقررات المساندة من قسم الاقتصاد الإسلامي الحالي، فنظراً للتأثير السلبي لتلك الوضعية على مستوى الدخل النقدي والحقيقي إلى حد ما، ظهرت

المطالبات المؤكدة على إعادة النظر في الخطة الدراسية، باعتبارها هي المحدد الرئيسي في نمو الطلب، ومن هنا اقترح أن تكون الاستجابة خاضعة لسلطة السوق، باعتبار أن قوى السوق هي القادرة على إحداث التوازن وبشكل تلقائي، لأنها تمتلك قوى ذاتية، كما كانت تدعي زيفا وتوهيما «مدرسة شيكاغو النقدية»، وجاءت تعبيرات تلك الاستجابات لتوصيف التحدي في مشكلة التوظيف والعمل على تعديل الخطة بما يلبي احتياجات سوق العمل، ولكن غفل عن منطق السوق سواء من حيث إجراء تحليل شامل لجميع القضايا وثيقة الصلة بالسوق التعليمي من جهة، وبسوق العمل من جهة أخرى، مكتفين بترديد أنه ينبغي الالتزام بسياسات اتصالات سليمة تتجاوب مع التطورات الدولية والإقليمية واحتياجات الاقتصاد المحلي، وتوسيع نطاق التعاون ليشمل مؤسسات تعليمية ومراكز بحثية في بعض الجامعات التي تدرس سواء التخصص ذاته أو التخصص المنافس، وهو ما يعني أن نتائج تلك اللجنة التي كلفت أخيرا بتنفيذ سياسة الإصلاح، لن تكون قادرة على مواجهة التحدي، حتى ولو لم يتم تطبيقها، اعتماداً على ذلك المتغير «منطق السوق»، ولقد أدت تلك الأوضاع القديمة والمتجددة بفعل الزمن عبر عامل النمو الواهم، إلى آثار سلبية على صعيد الكفاءة الداخلية والخارجية، ويمكن ذكر بعضها على سبيل التدليل:

- تحول العملية التعليمية إلى عبء ذهني مجرد، لأن الواقع مغيب، فلا حظ أي لا حصة زمنية للجانب التطبيقي في كل المقررات الدراسية.

- عدم التوافق بين نوعية العرض المتاح والطلب أي من جهة العملاء المحتملين والفعليين لمخرجات القسم من كوادر بشرية، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى أن القسم الحالي يدرس تخصصا عاما وطبقا لعملية تزاوج غير منسجمة بين نسقين معرفيين الاقتصاد الإسلامي / حقل الاقتصاد الدهري في حين أن جهات التوظيف في حاجة إلى تخصصات دقيقة.

- الافتقار إلى المهارات الفنية على مستوى أدوات التحليل، أو على مستوى التقنيات المنهجية، والتي يجب أن يكتسبها الدراس في تحليل الظواهر المالية والاقتصادية، ومن ثم تمكينه من ممارستها في مواقع العمل والإنتاج.

- عدم وجود برنامج يتم من خلاله التنسيق مع العملاء من جهات التوظيف للمتخرجين من القسم للتهيئة والتأهيل على ممارسة الأعمال والعمليات في مواقع الإنتاج والخدمة.

- عدم وفاء الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته للاستجابة للاحتياجات المستجدة

والمتطلبات المتغيرة، سواء على مستوى المواد المعرفية التي انتجت في جهات وفعاليات أخرى في مناطق الحقل، أو على مستوى المواد المعرفية التي استجدت في ساحة الفكر الاقتصادي الدهري.

ـ انخفاض المقدرة التنافسية للمتخرجين.

ـ عجز الحقل عن تقديم نفسه كتخصص علمي يتمتع بقدرات وإمكانيات تحليلية وصفية وتفسيرية وتوقعية (= تنبؤية).

ـ أن التحسن في معدلات الإنتاجية على المستوى الكلي للقسم، لا يعني تقدماً فعلياً، وذلك أن هذا التحسن الموهوم أصاب نشاط التطوير بخسائر كبيرة، وبدلالة أن المؤشرات الكلية والجزئية لا زالت تعاني من الحالة السلبية وبمعدل متناقص، ولقد أثبتت التجربة التاريخية أن استقرار الوضعية الكلية ممثلةً في إنتاجية أعضاء الهيئة التدريسية، لا يعني بالضرورة نمواً حقيقياً في الطلب على برنامج تعليم التخصص في الاقتصاد الإسلامي.

ـ زيادة حدة مشكلة الفاقد التعليمي، حيث التسرب وطول متوسط مدة التخرج، وتعد مشكلة الفاقد التعليمي من أخطر المشكلات التي تواجه ليس القسم بل مؤسسات التعليم الدنيا والعليا، وذلك لما لها من آثار تنتج عبر سلسلة من الأسباب إلى نتيجة والنتيجة تكون سبباً لنتيجة أخرى وهكذا، وصولاً إلى تحمل مزيد من التكاليف، التي تمثل في الحقيقة هدرا للمال العام، ولهذا تسعى تلك المؤسسات عبر سياسات عدة إلى مكافحة هذه المشكلة والتخفيف من حدتها.

ـ التقلبات التي تعاني منها الخطة الدراسية سواء عبر مرحلتي النظر والإعادة السابقتين تاريخياً، أو بحسب التصورات التي كلفت بالنظر والإعادة في الخطة أخيراً، ومرجع هذه المعاناة عدم الاستقرار المعرفي للحقل في تصورات أعضاء مجلس قسم الاقتصاد الإسلامي الحالي، بدلالة الاختلاف حول المحاور التي تدور عليها صناعة الخطة الدراسية، ففي فترة التأسيس للقسم الحالي كانت «النزعة الفقهية»، في حين أن الفترة الثانية من حياة القسم الحالي عرفت بالنزعة التعددية، حيث التمحور حول مقررات في علوم الإدارة بشقيها والمحاسبة والتسويق، وفي فترة النظر الحديثة والتي تمخضت عن خطة جديدة، تم الجمع بين المحورين في شكل تلفيقي، وبمنهج توافقي، وهو ما يعني استدامة المعاناة.

ـ انتهاج القسم الحالي لسياسة التوجه الداخلي، من حيث تقديم المقررات الدراسية المساندة للبرامج التعليمية ولاسيما المنافسة له، قسم المحاسبة.

ـ ضعف العلاقات التشابكية المعرفية، على مستوى الخطة الدراسية، وهو ما يعرف في أدبيات المناهج بعدم التماسك والانسجام المنطقي بين سلسلة المقررات الدراسية، ولا سيما المقررات من العلوم الأخرى المحاسبة والإدارة، وهو ما يؤكد على المؤكد من أن صناعة الخطة المعدلة قامت على سياسة «الوهم البصري» (الوهم النقدي). وما ترتب عليها من حرمان التكوين العلمي من فرص للنمو المعرفي التخصصي، ومن استنزاف الجهود الدراسية للطالب دون مردود يذكر على مستوى القيمة المضافة.

إن تلك الآثار وفي بعضها أسباب تعبر عن معاناة قسم الاقتصاد الإسلامي الحالي من عدة أزمات جزئية، تراكمت وتكتلت لتكون تحدياً، يمكن توصيفه بتحدي تدني القدرة التنافسية لبرنامج تعليمي إسلامي، الأمر الذي يعني ضعف القوة التنافسية لهذا البرنامج على مستوى القطاع والصناعة التعليمية، وهذا الوضع القائم بمثل هذا التوصيف في حاجة ملحة إلى دراسة علمية تستثمر جهودها في خارج الأطر القديمة والتقليدية الخطة / الاعتماد الأكاديمي حتى تأتي نتائجها أكثر كفاءة على مستوى التطوير، وأقوى فعالية في رفع القدرات التنافسية لبرنامج تعليمي يمكن أن يعيد العالمية الثانية للإسلام.

٢) تحليل أوضاع إدارة التحدي:

تسعى الدراسة في هذه الجزئية إلى محاولة فهم تلك الاستجابات المتعددة حيال ذلك التحدي، دون الالتزام بترتيب لكل طور من الأطوار الثلاث.

في طور السكوت يمكن الوصول من خلال ذلك التحليل البسيط إلى أن الاستجابة بالسكوت عن مواجهة التحدي، جاءت من اعتبار هذا الطور بأن الطلب معطى (كمتغير) خارجي، ولهذا تم الاعتماد على زيادة معدلات النمو في الطلب على قسم المحاسبة، حيث المقررات المساندة التي تقدم من قبل قسم الاقتصاد الإسلامي الحالي. وتعاني وجهة النظر هذه من عدم كفاءتها التوصيفية وضعف قدرتها التفسيرية، فالطلب على الخدمات التعليمية لبرنامج التخصص ليس معطى خارجياً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى غفلت وجهة النظر السابقة عن أن الاستقرار الذي يشهده القسم بين جانبي الطلب والعرض، مما يحقق الأمن المعاشي – أي بدل التعليم – يفسر في جزء كبير منه إلى تعيين عدد من أعضاء القسم في مناصب أكاديمية، مما يعني تحملهم لعبء تدريسي أقل، يحول إلى صالح العجز في الجهات الأخرى، وأنه بمجرد عودة بعض من ذلك الجزء سيعاني القسم من حالة اختلالية تهدد الأمن المعاشي لأعضاء القسم، وهو ما يعني في نهاية التحليل ضعف هذه الوجهة من النظر توصيفاً وتفسيراً.

أما طور النمو الواهم وإن كان يصدق عليه التحليل السابق بدءاً وانتهاء، لأنه يقوم على قناعة بأن الطلب متغير خارجي، وأن ما يشهده القسم في هذه المرحلة من زمنه من تحسن في معدلات إنتاجية أعضائه التدريسية، قد يتعرض لتراجع شديد، إما بسبب عودة المنتهين من أعمال إدارية أكاديمية، وإما بسبب تعديل الخطة الدراسية لقسم المحاسبة، ومع ذلك فإنه نظراً لوجود متغير «التحرك» نحو التحدي، كان ولابد من شمولية فهم هذا الطور، حيث يعتبر هذا المتغير عاملاً جوهرياً يؤدي غيابه إلى عدم القدرة على تحليل وجهة نظر «طور النمو الواهم». وبقراءة تفكيكية لوجهة النظر هذه يتضح عدة أمور تعتبر من عوامل ضعف في هذا «التحرك» اتجاها ومساحة ومنطقاً، وهي على المستويين التاليين:

أ- مستوى الأساس النظري:

ـ إن التوجه نحو تعديل الخطة الدراسية لا يمكن له أن يواجه ذلك التحدي المركب، والدلائل التجريبية على ذلك: وجود مظاهر قصور وجوانب ضعف في العلمية التعليمية للتخصص، فمنها ما هو مرتبط بنوعية وخلفية الملتحقين بهذا القسم من خريجي الثانوية العامة، ومنها ما هو مرتبط بمصادر تقديم المعرفة الاقتصادية الإسلامية، ومنها ما هو مرتبط بنوعية المقررات ذاتها، التي تخدم هذه المعرفة.

ـ ضعف البنيه المعرفية لتعليم تخصص «الاقتصاد المؤصل» سواء من حيث حجمها، أو من حيث عدم تجددها، ومن الوقائع العملية المشكلات التي تواجه المصرفية الإسلامية والمنتجات المالية والصناعة المالية والهندسة المالية ونحو ذلك مما اتسعت مساحته، وإن تعددت فيها الآراء لا يدرس في المادتين ذات الصلة الرئيسية حيث «النقود والمصارف الإسلامية»، ومن ثم فإن إجراء التعديل على الخطة الدراسية الحديث والمدول بشكل غير رسمي، لا يفي بحل هذه الإشكالية، ولأنها جزء من التحدي المركب، فإن سياسة التعديل غير كفؤة من جهة ولن تكون ذات فعالية من جهة تالية.

ـ تركز وتمركز العملية التعليمية على المضامين المعرفية التي يطرحها الفكر الاقتصادي الدهري، وحتى على مستوى ذلك الفكر فإن ذلك المحتوى المعرفي غير محدث، فيوجد فجوة ما بين ما يقدم في القسم إشباعا لمقرراته وبين ما يستجد من معارف سواء لدى الفكر الاقتصادي الدهري، أو على مستوى الاقتصاد الإسلامي، ومن الأدلة التجريبية على ذلك: أثر العولمة على دور الدولة وعلى الأسواق المالية وعلى السياسات الاقتصادية، ومع ذلك فإن المعارف التي تقدم في بعض المقررات تعود تاريخيا لما قبل العولمة.

ـ العملية التدريسية داخل القسم عبر خطته تختزل في الجانب النظري، وليس هناك أي نزعة للاهتمام بالجانب التطبيقي سواء في شكل دراسات تطبيقية على واقع الذراع العملي للاقتصاد الإسلامي[١٢]، حيث المؤسسات المالية مصرفية وغير مصرفية، أو في شكل ارتباط بالاقتصاد المحلي أو اقتصاديات العالم الإسلامي.

ـ والأشد من ذلك ومن المشكلات الخطيرة استمرارية حالة « الازدواج التعليمي «، فمع أن من أهداف التأصيل الإسلامي للعلوم القضاء على حالة الانفصام التعليمي، حيث تعليم الفكر الدهري إلى جانب تعليم الأخلاط المعرفية من الفقه مرة، ومن المعرفة الاقتصادية الإسلامية مرة أخرى، بل وفي ترتيب متتال تتقدم فيه المعرفة الاقتصادية الدهرية (التقليدية بحسب وصف بعض أنصار الحقل) وبشكل منظم على المعارف الإسلامية التي تعاني من حالة التشتت وعدم التماسك المنطقي، هذا إلى جانب غياب صحبة التحليل النقدي أو على الأقل الوعي النقدي عند تعليم المضامين المعرفية للفكر الاقتصادي الدهري كما يعرض في مقررات أصول الاقتصاد الإسلامي، وفي التحليل الجزئي والكلي والتنمية الاقتصادية ونحو ذلك، فالمتلقي يتلقى تلك المحتويات المعرفية على أنها صحيحة وإن لم يعلن المعلم عن ذلك، لكونها المعرفة الموجودة من جهة، أو المعرفة السائدة من حيث مساحة الشرح والتفصيل والترجيع والاستشهاد ونحو ذلك من ممارسات وسلوكيات تضفي قيمة عليها، ثم يفاجأ المتلقي في حجرة مجاورة عن نقد الفكر الاقتصادي الدهري.

ـ إن الاستثمار الكمي في الخطة حيث حذف بعض المقررات والتوسع في حصص المقررات الأخرى، سيبقي التحدي قائماً إما في كليته، أو في بعض مؤشراته الجزئية من مثل: كون الخطة عامل طرد للالتحاق بالقسم، وهو ما يعني ضعفا مستمرا في معدلات النمو والإنتاجية، وهذا بخلاف الاستثمارات ذات النوعية الجيدة.

سيادة التوجه بالتعايش المجاور في صياغة الخطة الدراسية، حيث مقررات الفكر الاقتصادي الدهري في جهة ومقررات الفقه الاقتصادي في جهة مجاورة، أو التعايش في دائرة الجهة نفسها، حيث مقررات الجمع بين النسقين المعرفيين الدهري وإلى حد ما النسق الاقتصادي الإسلامي (= النظام الاقتصادي الإسلامي ونظم أخرى) وأشباه ذلك كثير.

ب – مستوى الأسس المنهجية:

كما أن سياسة التعديل تعاني من حالة اختلالية في أساسها النظري، فإنها تعاني من خلل في أسسها المنهجية والتي يمكن التعبير عن هذه الحالة الاختلالية في مجموعة

(١٢) انظر، الجفري، «تقويم قسم الاقتصاد «، ص ٦ /٩، و ص ٢١/١٣. السحيباني،«تجربة قسم الاقتصاد « ص ١٥/١١.

من الصيغ الاستفهامية، التي لا تجد لها واقعا على خطة التطوير بافتراض وجودها أصلا، وعلى النحو التالي:

ـ ما الصيغ المختلفة لتعليم حقل الاقتصاد بفروعه في الجامعات السعودية والإقليمية التي وجب على اللجنة أن تستعرضها كما هي على أن تجري ورشة عصف ذهني عليها أي لا حاجة إلى إعداد ورقة العمل – أي العمل بأقل تكلفة ممكنة –؟.

هل تمت الاستفادة من تجارب الأقسام المماثلة كما عرضت في المؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي وفي المؤتمر السابع في إعادة البناء لخطة دراسية يتوقع أن تكون بقدر الأزمة أو المشكلة كما يعبر عنها في القسم؟.

ـ ما هي الأدوات المنهجية التي تم استخدمها أو الاشتغال عليها في تأسيس الخطة الدراسية الجديدة، من مثل «القياس المرجعي» «المقارنة المرجعية» «التواصل بمجتمع الأعمال والمال» وما مدى كفاءتها من جهة وملاءمتها من جهة مقابلة في عملية البناء لتعليم تخصص يقوم على الدين الإسلامي ؟ ما هي الأسس المنهجية للتطوير، ما هي الرؤية ؟ ما هي المعايير للحذف والإدخال والتعديل؟

ـ ما هو أو ما هي الاتجاهات الفكرية الحاكمة في صناعة الخطة الدراسية ؟

ـ ما هي الاستراتيجية الجديدة التي على أساسها يمكن إعادة هيكلة الخطة الدراسية؟.

والدراسة مع قناعتها بأن الخطة الدراسية التي ترتكز على نشاطين: نشاط الحذف، ونشاط الدمج والإضافة سواء على مستوى المقررات كعملية تعويضية لما تم حذفه، أو على مستوى الوحدة الزمنية، لن تكون العلاج الناجع لتنمية الطلب على البرنامج التعليمي، لأن الدفع بالطلب يسبقه معرفة محددات الطلب، وهذه المحددات لا تختزل في توفير فرص عمل فقط.

ج – تفسير الدراسة لأوضاع إدارة التحدي:

ويمكن للدراسة الحالية أن تخلص من ذلك التحليل إلى متغيرين رئيسين، يمكن لهما تفسير استدامة التحدي بمؤشراته المتصاعدة.

. متغير تصور الماهية للحقل:

جزء من تقلب أوضاع إدارة التحدي الذي واجه قسم الاقتصاد الإسلامي الحالي،

يرجع إلى عدم الاستقرار لتصور ماهية الحقل، وهو ما يجد تصديقه في تعريف الحقل، فلا زال الحقل إلى زمن الآن لا يجد له تعريفاً دقيقاً ومحدداً، فهناك مجموعة من التعاريف التي ترى في الحقل الجديد كونه فقه المعاملات المالية، وبعضها تختزل الحقل في كونه محاكمة شرعية وأخلاقية للبناء النظري والتطبيقي كما يحكيها الفكر الاقتصادي الدهري برحلته الطويلة، وما ينتج من الموافقات يندرج في البناء النظري للحقل، والمعارض من المعارف يرفض، وهو ما يعني اختزال الحقل في كونه تعبيراً عن موقف ديني فقط، وليس علماً مستقلاً بذاته، يمكن له إنتاج نظرياته ومقولاته بذاته، لا بكونه جماع جهود التركيب المستمدة من معارف الاقتصاد الدهري، بعد عملية شفط «القيم السالبة» وإعادة حقنها «بالقيم الإسلامية». وبعضها يأتي على العكس من النظر السابق، حيث إدخال المعارف ولاسيما على مستوى الأدوات التحليلية على النماذج الاقتصادية كما هي في الفكر الاقتصادي الدهري، والاشتغال بالتحليل بناء على تلك المدخلات من أدوات ومفاهيم، وقد انعكس هذا الواقع على واقع الخطة الدراسية سواء لقسم الاقتصاد الإسلامي الحالي في جامعة أم القرى، أو في جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية[١٣] قبل التحول إلى كلية مستقلة وجاء هذا الانعكاس بتلك الحالات الاختلالية، فإذا كان المجتمعون لصناعة خطة دراسية لا يعرفون ما يدرس، لابد وأن تعاني الخطة من الازدواجية والثنائية، ومن السير وفق مبدأ «التعايش» إما بالتجاور في نفس الجهة، أو عبر جهات متعددة، وهو ما ينعكس أيضاً على البنية المعرفية للخطة الدراسية، وعلى أهداف القسم من حيث كونه تأهيلاً للمتخصصين في ماذا ؟، وعلى ذلك يتأكد المؤكد من أن قسم الاقتصاد الإسلامي الحالي لا يدرس تخصصا أكاديميا، بقدر ما يدرس مجموعة من الأخلاط المعرفية التي يتم تمثيلها عبر مقررات دراسية تشكل في النهاية خطة لتعليم ما يمكن أن يقال عنه «الاقتصاد الإسلامي».

ومما يخشى منه في هذه المرحلة التي تمثل حقيقة منعطفا تاريخيا لنظرية التأصيل الإسلامي، حيث تأسيس كلية مستقلة، الانضمام إلى هذه الكلية بصحبة تلك الأخطاء في التصور وفي الكيفية وفي الآليات، لاسيما وأن الوضع الجديد يفرض التزامات مختلفة لابد للقسم من استيعابها وتوظيفها لصالح هذا المشروع التجديدي الحضاري، وهذا البعد الغائب هو ما ينبغي أن يكون دافعا ومنطلقا لتعليم إسلامي لعالمية ثانية، ودليل ذلك أن الفكر الدهري ومراكز القوة في الغرب، قد وعى أن العلوم هي رأس الحربة في الهجوم على كل ثقافة وحضارة سواء على مستوى الصناعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو على مستوى المؤسسات أو على مستوى

(١٣) انظر الجفري، م، س، ص ٤٧ وما بعدها.

القوانين (التشريعات)، وعلى مستوى سيكولوجيا الشعوب، ولهذا أيضا عندما واجهت المركزية الغربية ضربات عدة من داخل مشروعها التحديثي، أو عبر رئتها الاقتصادية المالية حيث الكارثة المالية للرأسمالية الربوية، وواجهت تحدي البقاء، فوجدت في الانفتاح على المنظورات الثقافية والحضارية ما يمكن أن يقوي جبهة المحاربة في وجه ذلك التحدي، فنظرت إلى الاقتصاد الإسلامي ببعده الأخلاقي / القيمي المعياري وإلى ذراعه العسكري حيث التمويل اللاربوي، للاستثمار فيه ثم احتوائه تحويرا وتزييفا، لإعادة تصديره مرة أخرى بنفس البصمة الرأسمالية غير المتوحشة كما يحلو ترديده للتخفيف من حملات الهجوم على الفلسفة والنظام الرأسمالي للإبقاء على المركزية والخبرة الغربية ثقافة وعلوما عالمية بعولمتها[١٤].

وبهذه الرؤية لظاهرة حقل تعليمي يرتكز في أسسه وبنيته التحتية على رسالة كتب لها في قدر الله تعالى أن تكون هي المهيمنة على الأديان كلها، تمتاز عن الرؤى السابقة التي تدعو أو تستجيب لمطالب أو لضغوط خارجية / داخلية من مثل «الاعتماد الأكاديمي» ونحو ذلك، وهذا التمايز مصدره شمولية الرؤية من جهة وواقعيتها من جهة قراءة تحليلية رباعية، فالرؤى السابقة مرة تختزل التحدي في التوصيف الوظيفي ومرة تجسده في التوظيف، ومرة تخضعه لمطلب هيئة الاعتماد الأكاديمي، والمنهجية العلمية تحكي لنا أنه بقدر ضيق زاوية المشاهدة، تأتي نتائج الدراسة في مستوى أدنى دقة وتحديدا «إستقامة» (موضوعية).

. متغير التأسيس المنهجي:

إن تلك الاستجابات تقصر قوة أو حجماً أو كثافة عن قوة التحدي، بدليل أن وضع الأزمة قائم، وأن مؤشرات الفشل لازالت تسجل نمواً إيجابياً، ودون شك أن نظرية «التحدي / الاستجابة» التي تتناول تفسير موت الحضارات، يمكن تنزيلها على وحدة تحليلية أصغر هي قسم يدرس تخصص الاقتصاد الإسلامي، وعلى حالة هذا الحقل التعليمي، فبمقدار قوة مواجهة التحدي تعود القوة للحقل والقسم، ولكن لن يتحقق ذلك في ظل غياب الإطار النظري أو النظرية / المدخل / المقاربة المنهجية التي من خلالها يتم تناول ذلك التحدي، أو الأزمة في وعي مجلس القسم الحالي، فكل المحاولات السابقة في التصحيح / التعديل لا تقوم على بنية نظرية ولا تؤسس على أسس منهجية، مما يعني غلبة النزعة الآراتية والمشاهدات الانطباعية، وقوة الذاتية، وكلها أمور إذا وجدت في النشاط أو العمل، أحالته إلى المزاجية، وأرخت أطواله للمحسوبية، وأدنت مستواه إلى السطحية، ووقعت الخطة الدراسية

(١٤) للمقاربة التحليلية انظر: فؤاد « ماذا بقي من كارل ماركس في الفكر الاقتصادي المعاصر؟» مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت، مج ٣٠، ع ٣، ٢٠٠٢م).

ضحية الاختيارات الذاتية العشوائية. ولهذا فإن الأعمال العلمية التي يصدق عليها الوصف في الحقيقة لا تتحصل على ذلك إلا عبر التسليم بنظرية أو إطار نظري أو من خلال مدخل يتقارب مع موضوع الدراسة، ومن الدلائل التجريبية على أن ذلك التطوير إذا صدق عليه ذلك الوصف استجابة لتصورات لدنية ضيقة وواسعة، وترتكز على وقائع تفتقد الدقة العلمية، وتدعي الواقعية وهي لا تملك معطيات من ذلك الواقع، فهي تريد أن تتجه نحو سوق العمل، وتارة ترغب في المحافظة على القائم من المقررات التي تتنازعها أهميات علمية لا عملية ومن ذلك مثلا، البقاء على مقرر «اقتصاد زراعي» باعتبار ترديد ما جاء في المقدمات التدريسية لمبادي علم الاقتصاد الزراعي، الذي هو تخصص مستقل في كليات العلوم كجامعة الملك سعود مثلا، وهو ما لا ينازع عليه. مثال آخر نزاع على زيادة عدد الوحدات الدراسية لمادة «الشركات»، دون تقديم دليل على هذه الزيادة من حيث الحاجة العلمية، بل والأهم هي كيف يمكن ملء هذه الوحدة الإضافية، والقضية المنهجية التي تعارض بها تلك العملية التصحيحية، ما هي الرؤية ؟ ما هي المعايير للحذف والإدخال والتعديل ؟ لا تجد شيئاً من هذا في تلك العملية التصحيحية، بينما اعتراض الدراسة السابق يؤسس نظرياً على مبدأ «القيمة المضافة» حيث تطرح في كل تعديل إما بالحذف وإما بالدمج بين المقررات وإما بالزيادة في الوحدات الزمنية، لا الاعتماد على ما تقول به المقدمات التدريسية ولا إلى الإحالة إلى الانطباعات الذاتية. أن معيار القيمة المضافة تأسيس يقصي الذاتية ويحل الموضوعية، ومعيار يؤسس لمنهجية التطوير، ويجنبها العشوائية، ولن نتحدث عنه كثيراً، لأن ليس هذا مجاله.

وهكذا يتضح أنه لما كان الوصف التحليلي للتحدي ناقصاً لطرحه جزءاً من المتغيرات التي تتمتع بقدرة تفسيرية للظاهرة التي يعاني منها برنامج تعليم الحقل، جاءت تلك الاستجابات انعكاساً لذلك التوصيف، دون أن يكون لها تأثير على كلية التحدي.

٣) التطورات ـ فرص / تهديدات:

وبعد أن استعرضت الورقة الحالية للتحدي الذي واجه ولا زال يواجه قسم الاقتصاد الإسلامي الحالي، والكيفية التي حاول القسم من خلال مجلسه أو من خلال تلقيه لمبادرات فردية من بعض أعضاء المجلس، أن يعمل على مجابهة التحدي، وكيف أن التحدي في كل طور من تلك الأطوار كان يزداد قوة عبر تراكم مظاهر جزئية يعبر كل مظهر منها على أزمة، في الوقت الذي تمر فيه البيئة المحيطة بالقسم الحالي ببعض التطورات التي تمثل حقيقة فرصاً كان يمكن الاستثمار فيها، على الأقل للتخفيف من حدة التحدي، كما أن بعضها يمثل تهديداً يضاف إلى التحدي قوة

إلى قوته. وستسعى الدراسة الحالية إلى الإشارة إلى بعض التطورات وفي عجالة، وبخاصة المستجدات التي برزت مؤخراً على الصعيد الدولي، والتي أصبحت تؤكد على أهمية تعزيز جهود الإصلاح وليس التطوير، وتبرر عودة الاهتمام بفكرة «العالمية الثانية للرسالة المحمدية» عبر محرك هام جداً ألا وهو «مشروع الاقتصاد الإسلامي»، والمترجم في شعار المشروع الحالي «تعليم إسلامي لعالمية ثانية».

ـ ولعل من أهم هذه المستجدات الداخلية الموافقة الملكية المباركة لتأسيس كلية باسم متميز يظهر تمايزاً ثقافياً وحضارياً، ألا وهو « كلية الاقتصاد والعلوم المالية الإسلامية»، فتأسيس كلية متخصصة في الحقل نفسه وفي حقل العلوم المالية، يعني أن درجة التحدي قد ارتفعت، وأن تعليم الحقل كما هو قائم في برنامج تعليم الاقتصاد الإسلامي قد دخلت مرحلة جديدة، وأن هذه نقطة تحول جديدة لمزيد من الفعل والقوة بالفعل لإجراء تغيير حقيقي يشاهد أثره على أرض تعليم الحقل في الكلية الجديدة، وذلك لأنه قد مضى زمن القول مرة بالمطالبة بالتطوير، وأحياناً الدعوة إلى الاستجابة إلى ضغوط البيئة المحيطة بالقسم (= الجودة والاعتماد الأكاديمي + متطلبات سوق العمل +...).

ـ ومن المتغيرات المستجدة الداخلية زيادة حجم القبول بالجامعات عموماً ومنها جامعة أم القرى، مع تزايد الطلب على التعليم الجامعي ليس في شقه الاجتماعي كما كان يردد سابقاً، فالدافع اقتصادي بحت، وهو ما يعني في دلالاته المغيبة لفترة تاريخية مستوى الدخول التي يحققها القطاع ذو العلاقة بالبرنامج التعليمي، فكون التخصص يوفر فرص عمل لم يعد المحدد الرئيسي، بل الارتباط بين دخول القطاعات الاقتصادية التي ترفدها البرامج التعليمية بالكوادر البشرية. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن نتائج الدراسات العلمية فيما يتعلق بالطلب على التعليم الجامعي تؤكد على أن الطلب على برامج كليات الاقتصاد والإدارة والعلوم المالية سيتحرك إلى مستوى أعلى، وسيميل هيكل الطلب نحو هذه البرامج بالذات، وذلك لإعادة هيكل اقتصاديات دول الخليج العربي، والذي يميل نحو النشاط الخدمي وعلى قمته «الخدمات المالية»، و المصرفية منها. وتأتي «الخدمات المالية الإسلامية» لتمثل الأهمية النسبية في هذا القطاع الخدمي، وهو ما دفع بأقسام برامج تعليم الاقتصاد الدهري (= الوضعي / التقليدي) إلى اقتناص تلك الفرص عبر تطوير أقسامها التي كانت تعاني من تحدي الانكماش، بإيجاد مسارات تعليمية في تخصص «المصارف الإسلامية» ولنلحظ هنا كيف أن تلك الأقسام قد سبقت إلى الاستثمار في تلك المناطق بسبب القناعات الاقتصادية التي فرضها الواقع فقط، وهو ما يمثل كما سبق بيانه تحدياً في مشهد التنافس بين تلك الأقسام وجامعاتها وبين قسم الاقتصاد الإسلامي الحالي في جامعة أم القرى وإذا كانت تلك الفرص

تمثل استثماراً مجزياً، فإنها قد تحولت عبر استثمار الأقسام المتخصصة في تعليم الفكر الاقتصادي الدهري (الوضعي ثم التقليدي بحسب الإطلاق الأحدث من قبل أنصار الحقل) إلى تهديد، لأنها قامت بفتح مسارات في التمويل اللاربوي (الإسلامي) وفي المصارف الإسلامية، ولكون هذه المسارات تدرس عبر جامعات لها عراقتها لا التاريخية بل العلمية التي كونتها عبر وسائل الإعلام، فطبعت صورة ذهنية عن مؤسسة تعليمية عالية الكفاءة، وهو ما يعني في فن التسويق استغلال تلك الأقسام لهذه الشهرة والصورة الذهنية لدى عملائها طلاباً ومجتمع أعمال وأجهزة حكومية، لتأسيس خطوط إنتاج تلبي حاجة سوق العمل ولاسيما في قطاعه المالي والمصرفي، وعلى الرغم من ذلك السبق لم تقدم اللجان التي عهد إليها مجلس القسم بالتطوير للخطة الدراسية لقسم الاقتصاد الإسلامي الحالي إلى استعراض تلك التجارب سواء في جامعة الملك عبدالعزيز أو جامعة الملك سعود وغيرهما، وهو مما يؤكد على فقد تلك اللجان للمنهجية العلمية في التطوير، ومنها « المقارنة المرجعية» والتي تمثل اداة هامة في تصميم برنامج تعليمي تنافسي، يرتكز على أساس «الميزة التنافسية « ومن ثم بناء «القدرات التنافسية» للبرنامج.

ـ وإلى جانب ذلك فإن حجم التحديات من جهة ونوعية التحديات من جهة أخرى التي تواجهها أسواق العمل ومؤسسات القطاع الأهلي، يعد فرص استثمارية، لا سيما وأن تلك المؤسسات قد أدركت أهمية «رأس المال المعرفي / الفكري» في تعزيز القوة التنافسية لها، وهو ما يعني أن البرنامج التعليمي يستطيع من خلال تحويل تلك التحديات إلى معارف يمكن أن تدرس، وتكون مكوناً من مكونات التأهيل للطلاب، وبالتالي تمتعه بميزة تنافسية من حيث تلبية أو الإيفاء باحتياجات الحصة الكبرى من الطلب على القوى العاملة الوطنية.

ـ ومن الفرص الاستثمارية أن حقل الاقتصاد الاسلامي وإن اختزله الفكر الاقتصادي الدهري بالغرب وقبول أنصار الحقل بهذا الاختزال في «التمويل اللاربوي» قد أخذ يتزايد في معدلات انتشاره جغرافياً (= زيادة عدد مؤسساته) ونموه معرفياً (= عقد ندوات + نقاشات + دراسات + مقالات..) وأخذت مبادئ ومفاهيم التمويل اللاربوي في التداول في المجال العالمي، حيث حرمة الربا والغرر والقمار، والغرم بالغنم والمشاركة والمضاربة، وبدأت بعض الجامعات في ديار الدعوة الغرب في فتح تخصص باسم «التمويل اللاربوي»، بل إن هناك جامعات في بعض البلدان الإسلامية (ماليزيا مثلاً) بلغ فيها التخصص من الأهمية، إلى حد فتح كليات متخصصة في «الاقتصاد الإسلامي» مع معاناته بتراجع ترتيبه في سلم الاهميات البحثية والتعليمية في معظم الجامعات العربية وهذا بلا شك سيسهم في نمو الطلب على مخرجات أقسام تدريس الحقل، من الكوادر البشرية المؤهلة، أو تقديم

الاستشارات، أو القيام بدورات تدريبية، أو المساهمة في الصناعة المالية اللاربوية، فزيادة عدد العملاء من أفراد والمؤسسات التمويلية، يعني النهوض بالقطاع المالي الإسلامي بمختلف أنشطته وتنوعها، وهو ما يعني زيادة في الطلب، وهو المؤسس لجدوى قيام تلك الجامعات الدولية في ديار الدعوة الغرب وديار الإسلام بإنشاء برامج تعليمية مستقلة أو متفرعة داخل كليات الاقتصاد وإدارة الأعمال، وهو ما يعني من جهة مقابلة شدة التنافس بين تلك البرامج للسيطرة على سوق العمل، إما بدافع تقوية المركزية الغربية كمصدر للعلوم والقوى المؤهلة، وإما بدافع تجديد المشروع الحضاري الإسلامي، أي تحقيق العالمية الثانية للرسالة المحمدية، وهو ما يحيل الفرصة إلى تهديد، وهو ما يتطلب معه الوعي بشعار «تعليم إسلامي لعالمية ثانية»، ليكون دافعاً ومؤسساً لمشروع تعليمي يرتكز على «الميزة التنافسية».

وهكذا إذا أمكن قسم الاقتصاد الإسلامي الحالي استثمار الفرص المتاحة وحسن استغلالها، ومواجهة التهديدات لخفض درجة تأثيراتها السلبية، إما باحتوائها، وإما بتفكيكها إلى جزئيات غير مؤثرة، فإنه يرجى زيادة القدرات التنافسية للقسم، والذي يعد مشروع الدراسة المقترح جزءاً رئيسياً في عملية النهوض لا بالقسم، بل لمشروع التجديد الحضاري الإسلامي، أي لعالمية ثانية بمشيئة الله تعالى.

ثانيا: التعريف بمشروع التحول:

١) تعريف المشروع:

يمكن تعريف المشروع بعبارة بأنه «مجموعة من التحولات التي يتم تنفيذها على مستوى الإطار الكلي لتشكل تصميماً تنافسياً لبرنامج تعليمي إسلامي»

٢) هدف المشروع:

لمشروع «التحول» هدف استراتيجي يتمثل في: تنمية القدرات التنافسية لحقل علمي إسلامي يدرس في برنامج تعليمي.

ويشتق من هذا الهدف الاستراتيجي للمشروع أهدافٌ فرعية، وهي:

أ- إنشاء إطار لبرنامج تعليمي إسلامي، يقوم على مبدأ «الميزة التنافسية».

ب – الاستثمار في المسارات التعليمية ذات القيمة المضافة.

ج – النفاذ إلى الأسواق المحلية والاقليمية والدولية.

د- استدامة القدرة التنافسية لقسم يدرس برنامجاً تعليمياً لحقل الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته، وزيادتها علي المستويين الإقليمي والدولي.

هـ - تعظيم القيمة للبرنامج التعليمي في حقل الاقتصاد الإسلامي، لجذب أكبر عدد من العملاء (= طلاب + أجهزة التوظيف في القطاعين العام والأهلي + العملاء الاقليمين والدوليين)، وأثر ذلك في اتساع قاعدة المؤهلين في التخصص وانتشارهم على أكبر قطر من الخارطة الجغرافية.

و- صيانة وحماية المحور الاستراتيجي في البرنامج التعليمي، حيث التأصيل الإسلامي، مما يقتضي صيانة الموارد المعرفية في التخصص، والعمل على تنميتها وزيادة معدلات النمو المعرفي المؤصل في مناطق الموارد المعرفية الوافدة.

ز - تجنيب حقل الاقتصاد الإسلامي كبرنامج تعليمي حالة الركود.

٣) الأساس الاستراتيجي لمشروع التحول:

إذا كان حقل الاقتصاد الإسلامي قد عانى من تشوهات خلقية في بداية ميلاده وفي أثناء تكونه، وفي حالة انتعاشه العرضية، مع اختلاف أسباب ذلك، ففي بداية ميلاده اتجه نحو تصور فقه المعاملات المالية، باعتبار أنه الماهية التي تحقق التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد، وفي أثناء تكونه كان مصدر التشوه التوصيف الوظيفي، حيث التوجه نحو الدمج بمقررات تنتمي إلى علوم أخرى (= المحاسبة + الإدارة العامة + إدارة الأعمال)، فأصابت الخطة بعدم التماسك والانسجام المنطقي، أما حالة الانتعاش حيث سلب مكون رئيسي، وقطع ذراع من أذرعته التطبيقية، ليكون علماً مستقلاً يدرس في برنامج تعليمي باسم «التمويل الإسلامي» وهو ما يروج في ديار الدعوة الغرب وتقبل بالترحاب في الداخل الإسلامي وبهذا تم احتواء علم الاقتصاد الإسلامي، وارتكس ليكون الحقل الذي يعبر عن الإسلام دينا وحضارة، هو «التمويل الإسلامي»، وهو ما يكرس من المقولة الواهمة «حيادية العلم» فلا «جنسية للعلم» أي لا وجود لعلم الاقتصاد الإسلامي، وهو ما يعني من جهة مقابلة اختزال تصور التأصيل الإسلامي للحقل الاقتصادي في بعد أو مجال واحد ووحيد، إلا وهو «صيغ وأساليب وأدوات التمويل»، أي فقه المعاملات المالية، وبناء على ذلك التحليل تمت صياغة الأساس الاستراتيجي للمشروع، والذي يمكن تلخيصه في: إعادة سيادة علم الاقتصاد الإسلامي على سائر مناطقه / فروعه، التي ستأسس لمسارات تخصصية تتصف بالعمق العلمي والمنهجي، ولتحدث نمواً معرفياً متماسكاً ومنسجماً. وتحريره من وضع «المنطقة المشتركة» أي كعلم يبنى بين أنساق معرفية متعددة، وتكون من أمشاج معرفية مخلطة، ليحقق بذلك استقلاليته، ومن الكل يعود

البرنامج التعليمي ممثلاً في القسم الأكاديمي لمهمته الرئيسية حيث تكوين كوادر علمية تتمتع بالكفاءة المعرفية النظرية والعملية في تخصص الاقتصاد الإسلامي.

٤) فلسفة مشروع التحول:

يتطلع مشروع التحول إلى تعزيز القدرة التنافسية لبرنامج تعليمي إسلامي، والتوجه إلى أسواق العمل الإقليمية والدولية، عبر فلسفة المسارات التعليمية ذات القيمة المضافة، ومبدأ التكاملية والتعاضدية بين الخطط الدراسية لتلك المسارات التعليمية، وبين النظرية والتطبيق العملي على مستوى المقررات الدراسية داخل تلك الخطط، وكذلك التنوع المرن في التخصصات الفرعية، الذي يتيح ويحقق حرية الاختيار بالنسبة للطالب، وهي قيمة قد تكون مغيبة في جامعاتنا، مما يفقد تلك الجامعات وظيفة اجتماعية وثقافية، ويدني من مستوى أدائها الكلي، ولتدويل قيم الإسلام العالمية لتشكل نظاماً اقتصادياً عادلاً، تعلو فيه قيمة كرامة الإنسان وقيمة العدل، وكما يبرهن على ذلك مستوى البناء التحليلي النظري لحقل الاقتصاد الإسلامي من حيث إنسانيته وفق تصور المذهبية الإسلامية، وهو بهذا البناء يتمايز عن الأبنية النظرية الدهرية التي تحط من كرامة الإنسان، فلا تراه إلا «حيواناً يسعى لإشباع غرائزه البهيمية» أو ما يطلق عليه في النموذج السميثي «الإنسان الاقتصادي»، وعلى مستوى قيمة العدل في معاشه وتعاملاته فلا ظلم كالتعاطي بالربا، ولا أكل لمال الناس بالباطل، وفي معاش المجتمع حيث العدل الذي يجمع بين النمو «الغنى» واستحقاق توزيع الدخل لتوفير حد الكفاية لمن عجزوا عن ذلك من أفراده وشرائحه الاجتماعية. إن حقل الاقتصاد الإسلامي بارتكازه على عقيدة التوحيد الصحيحة حيث أهل السنة والجماعة، فإنه يتعامل مع «الإنسان المتخلق بأخلاق الإسلام».

٥) آليات التحول في المشروع:

من أجل تلبية تلك الأهداف، وتنفيذ هذه الاستراتيجية، فقد تم تحديد الآليتين التاليتين:

أ) آلية التحول الاسمي:

ـ المقدمة الأولى: الدور

ونقصد بهذا التحول ما يتعلق باسم القسم، فاسم القسم كان «الاقتصاد الإسلامي» وفي ظل اسم جديد لكلية جديدة، هي «كلية الاقتصاد والعلوم المالية الإسلامية» لا حاجة إلى ذلك الاسم القديم، لأنه سيكون تكراراً ممجوجاً منطقياً، فالجزء

يندرج تحت الكلي، والكلي هنا كلية» العلوم الاقتصادية... الإسلامية»، ومن جهة أخرى فإن بقاء الاسم وإن كان هذا غير متصور عند الكل بتركيبته اللغوية مضاف ومضاف إليه إلى جانب أسماء لأقسام أخرى لا تأخذ بتلك التركيبة اللغوية، سيضع الكلية في إحراج شديد، مما قد يكون له الأثر السلبي على التصور الخارجي لهكذا كلية، وعليه فإن اسم القسم في تصور الكلية الجديد سيكون «قسم الاقتصاد»، هذه مقدمة أولى.

والمقدمة الثانية: السيادة

هي إعادة السيادة لعلم الاقتصاد الإسلامي على فروعه ولاسيما التطبيقية منها، والمتجسدة في المؤسسات التمويلية مصرفية كانت أو مالية. وهذه المقدمة مهمة وهامة جداً لاسيما وفي ظل قيام الفكر الاقتصادي الغربي الدهري بخلق حالة انشقاق بين حقل الاقتصاد الإسلامي وبعض فروعه، وتقبل معظم المشتغلين في حقل الاقتصاد الإسلامي لهذه الوضعية المتمردة، وإن كان البعض من المعظم يشتغل بذلك على أساس تكتيكي حيث القبول بكل أداة يمكن لها أن تسهم في اختراق جغرافية الغرب بما تحتويه من تضاريس ومناخ علماني شمولي، ولكن جدوى الاختراق تؤسس على المنافع والتكاليف سواء على المستوى القصير والمتوسط أو على المستوى الأجل الطويل، والتي تخلص في نهاية التحليل الطويل الأجل إلى عدم كفاءة وحجم الاستثمار في ذلك الفرع باستقلاليته كما يريدها الغرب فكراً وسياسة، وذلك لأن كفاءة الاستثمار وزيادة النمو المعرفي والمنهجي، تتوقف على كفاءة إدارة السياسة الاستثمارية، والاقتصار على بعض مناطق حقل الاقتصاد الإسلامي من جهة، ونوعية الاستثمار من جهة ثانية حيث سياسة الإحلال للمنتجات المالية الوافدة من الفكر المالي الربوي بسياسة إعادة الهيكلة للمنتج المالي عبر ما يعتقد أنه إقصاء للربا دون نظر إلى البعد المؤسسي للمعاملات في علم الفقه حيث المحظورات والنواهي لأدوات دائماً ما تكون مخفية في تكوين المنتج المالي من الغرر والتدليس وما أسميناه «بالفجوة التعاكسية»، ومن الجهتين يثبت عدم كفاءة إدارة الاستثمار في حقل الاقتصاد الإسلامي، الأمر الذي ينتج عددا من الفجوات الاختلالية المتعلقة بتخصيص استثمار الجهود البحثية وتعبئة الموارد التمويلية للفعاليات العلمية، أو المتعلقة بزيادة الإنتاجية في البناء التحليلي النظري للحقل وغير ذلك من حالات اختلالية. وإن كان قد يعترض على ذلك التحليل البسيط بأن تركيز الاهتمام «بالتمويل اللاربوي» ليس تكريسا لحالة الانفصال، وإنما هو استجابة للزيادة الحالية والمتوقعة في الطلب على منتجات هذا الفرع من أفرع الحقل بمقاربة لنظرية المعجل وتوافر التمويل من قبل المؤسسات التمويلية، وهنا يكمن التهديد، لأنه في ظل عولمة لليبرالية منفلتة من أي تنظيم يقيد الفعل الذاتي لقوى السوق،

أو لليبرالية تجعل للدولة وضعا تصحيحيا عندما يختل الاستقرار، نقول في ظل تلك العولمة ينبغي الاندماج بالسوق الدولية في إطار الاقتصاد الرأسمالي في أي من صورتيه المتقابلتين، وحيث إن الهيمنة لتلك العولمة المسيسة لتشكيل قيم كونية، فإن قيم التمويل اللاربوي ستحال إلى قيم للصورة الجديدة للرأسمالية الربوية، وهكذا يكشف عن أن البعد السياسي المغيب في حركة الاعتراف المكرس لحالة الانفصال برامج التمويل الإسلامي في الجامعات ستؤدي إلى خسائر كبيرة على مستوى الحقل، ومن ثم على مستوى مشروع التجديد الحضاري الإسلامي، ويؤكد ذلك أن الدعوة إلى دراسة ومناقشة وتعليم «التمويل الإسلامي» في الساحة الغربية تنطلق أساساً من مصالح الاقتصاد السياسي للدول الرأسمالية ممثلة في دول الاتحاد الأوربي أو في الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا فإنها غير معنية بنتائج هذا التركيز والاهتمام في بعده العلمي كما يظهر، على الأقل في زيادة معدل التراكم المعرفي، وزيادة معدل النمو العلمي لهذا الفرع، بقدر ما يعنيها تلبية احتياجاتها من السيطرة والهيمنة، وتؤكد الدراسة على أن سيادة الحقل على أفرعه ضرورة عملية وعلمية، أما من الناحية العملية فإن استقلالية التمويل اللاربوي على مستوى البرامج التعليمية يضعف من برنامج ينفرد بتدريس الاقتصاد الإسلامي كتخصص مستقل، أما من الناحية العلمية فإن التمويل الإسلامي كما يطلق عليه ببرنامج مستقل يدني من كفاءته الداخلية من حيث أنه في الأصل بناء على الأصل الذي يؤطر التحليل النظري للظواهر الاقتصادية والمالية، والأصل هو الاقتصاد الإسلامي، ولا يصح بناء إلا على أصله وأسسه التي تبرز الدور المتمايز للاقتصاد الإسلامي في مرتكزات العلم حيث التصورات المذهبية والمفاهيم والتعريفات والاستدلالات العلمية.

وبناء على تلك المقدمتين تكون النتيجة إطلاق اسم «قسم الاقتصاد والعلوم المصرفية»، ولأولئك الذين يعانون من قلق المصطلحات، ولا يرتضون جديدها، إلا باشتهارها، نقول إن جامعات عربية وإسلامية في كليات الاقتصاد وإدارة الأعمال تطلق على أحد أقسامها هذا الاسم.

ب) آلية التحول الإنتاجي:

١- المضمون

وتعني هذه الآلية بطرح فكرة إيجاد خطوط إنتاج مسارات تعليمية متعددة تتجذر من الجذع المشترك للبرنامج التعليمي لتدريس حقل الاقتصاد الإسلامي، وهكذا يكون المشروع ملتزماً بتحقيق أهدافه، ومتمسكاً بفلسفته، وتنفيذ استراتيجيته (= السيادة + التحرير).

٢- طريقة العمل لبناء خطوط إنتاجية

أ- طريقة الجمع بين النشاطين:

يتسم حقل الاقتصاد الإسلامي كغيره من حقول الاقتصادية الدهرية، بطبيعة مزدوجة، حيث الجانب النظري الذي يدرس في البرنامج، والمجال التطبيقي حيث مؤسساته التمويلية لنلاحظ إعادة بسط السيادة للحقل على فروعه التي يراد لها تحت دواعي مريبة أن تستقل وتستظهر على الحقل، فيختفي مشهده عن الأنظار، وإذا بقي له من دور يمثله فكونه الخلفية لمشهد «التمويل اللاربوي» ـومن هنا فإن «قسم الاقتصاد والعلوم المصرفية» وفي تكونه، سيجمع بين النشاط النظري والنشاط التطبيقي، وبهذا الجمع سيكسب البرنامج التعليمي لهذا الحقل استقلاليته، فلا يكون مجرد أمشاج مختلطة، توهم الناظر لسطحها على تشكل يمكن التوظيف عليه.

ب – طريقة العمل بالقيمة المضافة: في تشكيل المقررات التي ستستورد كمنتجات وسيطة من حقول علمية مختلفة،كحقل المحاسبة وحقل الإدارة العامة وحقل إدارة الأعمال وحقل التسويق، لتكون هي منتجات وسيطة أساسية في إنتاج المادة النهائية القابلة للتداول، حيث شهادة التخصص في الحقل ومساره الفرعي.

٣- خطة بناء خطوط إنتاج جديدة:

أ) الجذع والفروع:

انطلاقاً من تلك المؤسسات، يتكون بناء التحول على مستوى خطوط الانتاج، والذي يتلخص في اعتبار حقل الاقتصاد الإسلامي هو الجذع الذي يتفرع منه أفرعه التطبيقية ومن أهمها المؤسسات المصرفية والمالية ومؤسسات قطاع أعمال البر (القطاع الثالث)[١٥].

ب) الرسم الهندسي:

تأسيساً على الشكل الأولي حيث الجذع والفروع، يتم التصميم الهندسي لقسم «الاقتصاد والعلوم المصرفية» على مستوى التنظيم الدراسي، طبقا للشكل التالي: الطبقة التأسيسية والتي تتكون من فترتين زمنيتين (عامين دراسيين) بأربع فصول

(١٥) ويرجح اطلاقنا على غيره لا من جهة تكريس التحرر حتى على مستوى المفاهيم والمصطلحات وهو ما ينبغي أن يكون بل من جهة أنه مفهوم قرآني، ومن جهة أخرى فإن أعمال البر لا يمكن أن تنفك عن الربح كما جاء في بعض آيات القران، فالربح في الفكر الاقتصادي الإسلامي لا يختزل كما في الفكر الاقتصادي الدهري على مدلول واحد ووحيد، حيث المدلول المادي، فالربح مع الله سبحانه وتعالى. الزهراني « نظرية خلق الأفعال في الدراسات الاقتصادية الإسلامية قراءة على نص مختل.» عرضت الورقة في حوار الأربعاء.

دراسية، وتشمل المعارف والمقدمات التمهيدية والعامة للحقل بفروعه، والمعارف المشتركة بين أقسام الكلية المزمع إنشاؤها.

والطبقة التخصصية التي يظهر فيها الفروع كمسارات تعليمية ذات طابع تنموي في تخصصات فرعية، وهي التي تترك حرية الطالب للتوجه إلى إحدى تلك المسارات التخصصية، ذات الطابع المهني بكل ما تعنيه الكلمة، حيث يدرس التخصص المهني كما هو ممارس إلى حد كبير في واقعه المؤسساتي. ويقضي فيها الطالب عامين دراسيين مع إضافة «سنة الامتياز» يترك لمرحلة تصميم بناء المقررات الدراسية فيما بعد.

ج) البعد الفني لبناء خطوط الإنتاج:

وعلى أساس ذلك التصميم الهندسي المتكون من طبقتين رئيسيتين، يقام على الطبقة الثانية الفروع / المسارات التخصصية، وهي:

- فرع: مسار المصارف الإسلامية.
- فرع: مسار الرقابة الشرعية.
- فرع: مسار الأسواق المالية.
- فرع: مسار اقتصاديات وإدارة مشاريع البر.
- فرع: مسار العلاقات الاقتصادية الدولية.

د) سنة الامتياز:

١- الفجوة العملية:

دائماً ما تشير الدراسات العلمية عن البطالة وعن سوق العمل في دول الخليج العربي إلى أن أحد معوقات التوظيف لخريجي الجامعات، فقد الخبرة العملية، حيث إن عالم العمل ومواقع الإنتاج والخدمة تأتي بشكل غير متطابق مع عالم النظرية والمعرفة العلمية، ولهذا دائماً ما توصي الدراسات إلى تدخل الحكومات عبر مؤسساتها التمويلية غير الربحية كصناديق تنمية الموارد البشرية والجامعات أيضاً إلى إعداد دورات تدريبية تمكن من سد تلك الفجوة المعرفية النظرية / العملية، على أن تشارك مؤسسات مجتمع الأعمال والمال في هذا الإعداد والتأهيل. ومن هنا وبناء على المركزية المنطقية لمشروع التحول، حيث «الميزة التنافسية»، يقدم مشروع التحول برنامج «سنة الامتياز».

٢- فكرة عامة عن البرنامج:

سنة الامتياز» عبارة عن «برنامج تدريبي وتعليمي مهني صرف يسهم في رفع معدل التنمية المهارية ومستوى الخبرة العملية لدى الخريج بما يتطابق مع واقع مؤسسات العمل والخدمة، مستهدفا سد الفجوة المعرفية / العملية، مقابل رسوم مالية تدفع لمركز التدريب المهني بالكلية».

وبدون الدخول في التفصيلات المتعلقة بالبناء النظري لهذه السنة من حيث أهدافها والتي تأتي على رأسها: رفع مستوى الكفاءة سواء على مستوى مزاولة المهنة عملياً ومن داخل مواقع الإنتاج والخدمة، أو على مستوى الكفاءة الاتصالية ومهارات التخاطب وفرق العمل ونحو ذلك. وكذلك هيكل الخطة التدريبية والتعليمية من حيث المحتوى والمضامين المعرفية، والتي توزع على المستوى العام إلى جزأين:

الجزء الأول: تدريبيٍ خدمي بالتعاون مع مواقع العمل والإنتاج والخدمة، حيث الممارسة العملية طبقاً لنظام مواقع العمل، فيقوم المتدرب بتقديم الخدمات وتنفيذ المسؤوليات المنوطة به، مع التمرير على جميع أقسام المنشأة المتعاونة، ونوع آخر من التدريب حيث الدورات القصيرة التي تستخدم فيها أشكال التدريب تمثيل الأدوار ودراسة الحالة ونحو ذلك.

الجزء الثاني: تعليمي يتضمن على أشكال مختلفة مما يسند إلى المتدرب من مثل: كتابة التقرير وصياغة مشكلات عملية وتقديم حلول لها، وما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس من تقديم محاضرات علمية متنوعة للمتدربين، وعقد ورش عمل، وحلقات نقاش ونحو ذلك مما يرقى بقيمة العمل الجماعي والشوروي.

ومن حيث تصميمه على مستوى المتدربين كتوزيعهم إلى مجموعات توزع على مواقع العمل المتعاونة وداخل أقسامها ووحداتها الإدارية المختلفة، وفي النهاية يخضع المتدرب لتقويم نهائي لقدراته التحصيلية، ويمنح على أساسها شهادة إنهاء لسنة الامتياز. وتجدر الإشارة إلى أن المقابل المالي الذي تحصل عليه الكلية ممثلة في مركز «التدريب المهني» مجسدا في برنامج «سنة الامتياز»، يأتي من مصادر مختلفة منها صندوق الموارد البشرية والمنح ومن صندوق التدريب للمؤسسات التمويلية اللاربوية إلى جانب النسبة التي ينبغي على المتدرب أن يدفعها وسنرجي الحديث عن التناول التفصيلي إلى مرحلة البناء الهيكلي للخطط الدراسية.

هـ) التحول للبديل:

هي عبارة عن مجموعة من البرامج التي تستهدف دعم الطلاب الراغبين في تلبية

طموحاتهم، واولئك المحتاجين إلى تجاوز تعثرهم الدراسي وإنهاء مرحلتهم التعليمية عند مستوى أدنى.

١- برنامج الإغناء:

نبذة عامة عن البرنامج:

لن ندخل في تقييم الأسباب والمبررات لنشأة كليات خدمة المجتمع في الجامعات السعودية، وسنذهب مباشرة إلى أن شهادة الدبلومات المتوسطة ولاسيما في مجال الدراسات المالية والاقتصادية والإدارية، تواجه بعائق يضعف من قوتها التنافسية في سوق العمل، مما ينعكس بالسلب على الكفاءة الداخلية والخارجية لتلك البرامج، ومن ثم على كفاءة وفعالية تلك الكليات، ذلك العائق هو وجود عدد كبير جداً من حملة الشهادات الجامعية التي تتزاحم في تلك التخصصات نفسها، والصورة الذهنية لمجتمع المال والأعمال، حيث العلاقة الطردية بين الدرجة التعليمية وبين تطور القدرات الاتصالية ومهارات التخاطب ومستوى المسؤولية، فمجتمع المال والأعمال يتجه نحو حملة الشهادات الجامعية، لأن الاستثمار في هذا المستوى من التعليم العالي يحقق عوائد أكبر مع تكلفة أقل مقارنة بالاستثمار في حملة الدبلومات المتوسطة، وحيث إن وضعية التنافس هي من التحديات التي تواجه مخرجات هذه الكليات ولا سيما في برامجها المنتمية لحقول الإدارة والمحاسبة والاقتصاد والتسويق، فإن برنامج «الإغناء» كما يطرحه مشروع «التحول» سيسهم في رفع مستوى كفاءة تلك البرامج التعليمية المتوسطة، وذلك عبر تأمين فرص لمواصلة الدراسة الجامعية العليا الحصول على درجة الإجازة العلمية = البكالوريوس كما أنه يسهم في رفع المعدلات الإنتاجية لقسم الاقتصاد والعلوم المصرفية بكلية الاقتصاد والعلوم المالية الإسلامية.

تعريف عام بالبرنامج

هو عبارة عن «برنامج تعليمي مصمم للطلاب الحاصلين على الشهادة المتوسطة الجامعية وبمعدلات متميزة لمواصلة تعليمهم الجامعي داخل قسم الاقتصاد والعلوم المصرفية، وبهدف رفع الكفاءة العلمية والإعداد للمستويات الإدارية الاشرافية»

٢ - برنامج كفاية:

أ) نبذة عامة عن البرنامج:

لا داعي للمعطيات الاحصائية التي تشهد على تنامي مشكلة التعثر والتسرب

في التعليم الجامعي، والتي تتسبب في حدوث هدر مالي فضلاً عن الانعكاسات الخطيرة ولاسيما النفسية منها على الطالب، الذي يمثل نواة المجتمع، مع العلم أن أسبابه ليست قاصرة على الطالب سواء من حيث قدراته الذهنية، بل للعائلة وللمجتمع وللجامعة النسبة التي تظهر كفاءتها في تفسير جزء من هذه المشكلة / الظاهرة، ومن ثم فهي جزء من الحل عبر سياسات معينة، وعلى الرغم من تلك الخسائر والتي تطال ميزانية الجامعة والمجتمع، إلا أنه لا يوجد حلول للحد من تنامي معدلات هذه الظاهرة، إلا عبر سياسة طوي القيد وبعد نفاذ سياسة «سندعك لمشكلاتك».

حيث السماح بالتمديد فصلاً يتلوه فصل آخر حتى تمر السنوات والطالب المتعثر يعاني من مشكلاته الداخلية والخارجية دون معين يرشده إلى ما يمكن أن يبقي عليه صحته النفسية في حالة استقرار، وهو الحد الأدنى الذي كان ينبغي أن تقوم به الجامعات، مع العلم أن هذه السياسة تعني في واقعها مزيداً من الخسائر حيث انخفاض الكفاءة الداخلية، باعتبار أن طول المدة الزمنية للدراسة تكلفة إضافية على التكلفة التعليمية الأساسية، وعلى العموم فإن مشروع التحول يطرح برنامج «كفاية» جزءاً منه يتعلق بسياسات النهوض على المستوى النفسي والبيئي، والجزء الآخر ما يتعلق بالطرح هنا حيث الجانب التعليمي، الذي من خلاله يمكن منح الطالب المتعثر والمهدد بالطرد، شهادة متوسطة يمكن من خلالها الالتحاق بعمل، ومن ثم الرجوع لإكمال مشواره التعليمي إذا رغب.

ومن هنا تؤسس جدوى هذا البرنامج حيث إعادة حالة الاستواء النفسي للطالب الذي يعد ليكون إنسانا / مواطنا صالحا يتمتع بدرجة عالية من الولاء لهذا الوطن، ثم مساعدته في أن لا يكون ضمن دائرة الفقراء التي يتسع قطرها بفعل تلك إجراءات الجامعية «دعه وألقه في اليم»، وهو ما يعني من جهة أخرى الاسهام في حل بطالة أولئك المتسربين من الجامعات. كما أن هذا البرنامج سيسهم في وقف الهدر المالي لحالات التسرب.

ب) تعريف عام بالبرنامج

هو عبارة عن «برنامج تعليمي مكمل ويقوم على نوع من الاختيار لعدد من المقررات الدراسية ذات الامتداد الأفقي، وصولاً إلى منح الدارس شهادة متوسطة في أحد مسارات القسم» ويلحظ من التعريف وتلك النبذة العامة أن برنامج «كفاية» هو إعادة تأهيل للطالب المتعثر من جهة، وتهيئة قدراته للتعامل مع مستقبل آخر غير الذي كونه في جوانب نفسه، وستنعكس على سلوكه الخارجي، أنه برنامج يرتكز على نظرية المقاصد الشرعية وبعض القواعد الفقهية.

و) نظام الدراسة والدرجة العلمية:

١) نظام الدراسة الجامعية

وهو المختص بدرجة الإجازة (= البكالوريويس)، وفيه يتشكل نظام الدراسة بالقسم وبالكلية بفترتين زمنيتين ومرحلتين: فترة الدراسة المشتركة مع أقسام الكلية الأخرى، وبانتهائها تبدأ الفترة التخصصية بحسب المسارات المفتوحة.» اقتصاد تخصص المصارف الإسلامية مثلاً، ولمدة عامين دراسيين، هذا إلى جانب سنة الامتياز.

٢) نظام الدراسة للبرامج الأخرى:

ونقصد بذلك برنامج «كفاية» فهي تكون بحسب التصميم المعطى، على أن تكون المدة الزمنية متوافقة مع درجة الشهادة الجامعية المتوسطة.

أما نظام برنامج «الإغناء» فباعتباره عملاً تواصلياً مع برنامج كلية خدمة المجتمع، فإن التصميم الهندسي للخطة الدراسية ينبغي أن تراعي تلك الخطة السابقة وتبني عليها، ثم يكمل الطالب الملتحق دراسته في أحد المسارات العلمية المفتوحة.

وتأسيساً على ما سبق وعلى قراءات لدراسات عديدة ومتاحة، تصل الدراسة الحالية إلى أنه بالإضافة إلى سياسة التحول التي نفذتها الدراسة على مستوى الإطار الكلي لبرنامج تعليمي إسلامي تنافسي، يمكن أن تمتد إلى البناء الهيكلي حيث المقررات أولاً ثم الخطة الدراسية، هذا إلى جانب الاستعانة بتدابير أخرى تتسم بالكفاءة والفعالية لتعزيز القدرات التنافسية لقسم الاقتصاد والعلوم المصرفية، ومن هنا تدعو الدراسة العقل العلمي للمجلس إلى مضاعفة الجهد العلمي المنهج، والاستناد إلى البحوث والتحليلات السابقة مع الاعتماد على أداة «القياس المرجعي» و«المقارنة المرجعية» وجلسات الاستماع لرواد التأسيس الأوائل، والانصات إلى واقع التحولات المجتمعية ذات العلاقة لا بالبعد الاقتصادي، بل بالمجال الكبير حيث مشروع التجديد الحضاري الإسلامي. وفي الفقرة التالية ما يؤكد على صحة اختبارية تنافسية مشروع «التحول» حيث مؤسسات الجدوى للمشروع.

ثالثا : جدوى مشروع التحول:

في البداية إن مشروع التحول بسياسته «تخصص رئيسي واحد ومسارات متنوعة»

يعد نجاحاً في حد ذاته على مستوى التغيير الداخلي أي الجامعة أو على مستوى الجامعات الأخرى المحلية والإقليمية، وبهذه السياسة أيضاً سيبقى تخصص الاقتصاد الإسلامي في وضع متميز، لأنه الجذر الذي تتفرع منه تلك المسارات الدقيقة التخصص، وستعجز البرامج الأخرى داخل الكلية الجديدة أو في الجامعات المحلية والإقليمية عن منافسة القسم الجديد وفق تصور مشروع التحول.

والدراسة تعتقد أن مشروع التحول سيحيل قسم الاقتصاد والعلوم المصرفية إلى برنامج تعليمي تنافسي، يماثل البرامج التعليمية في كليات العلوم الطبية التطبيقية والهندسة، وذلك لتمتعه بقوة تنافسية، حيث المستويات الدخلية العالية للقطاع الذي يمده بالقوى العاملة المهنية والفنية. ويمكن الاقتصار على العوائد التالية، التي يرجا أن يدرها مشروع التحول، وهي:

١ـ سيسهم مشروع التحول في تجنب عودة الفشل من حيث ترتيب الأهمية النسبية لطلب الالتحاق ضمن قطاع الكلية الجديدة، والكليات الأخرى المنافسة.

٢ـ سيسهم مشروع التحول في تحويل قسم الاقتصاد الإسلامي الحالي من مجرد قسم مساند يقدم خدماته التعليمية للأقسام الأخرى ولاسيما قسم المحاسبة، إلى تخصص مرغوب يجد قبوله في زيادة معدلات الالتحاق ببرنامجه التعليمي.

٣ـ إن مشروع التحول عبر برنامج «سنة الامتياز» سيقضي على الفجوة المعرفية / العملية والتي دائما ما تكررها الأدبيات العلمية عن سوق العمل، باعتبارها متغيراً مفسراً لعدم تعيين الخريجين الجدد، وذلك لما يقدمه برنامج «الامتياز» من مضامين معرفية والتعاطي مع مواقع العمل والإنتاج كما تمارس ميدانيا.

٤ـ إن مشروع التحول عبر برنامج «سنة امتياز» سيفعل دور القطاع الأهلي عبر المشاركة في التدريب والتأهيل العملي في أشكاله المتنوعة.

٥ـ سيسهم مشروع التحول عبر برنامج «سنة الامتياز» في الحصول على تغذية مرتجعة، يمكن أن تسهم في تقويم العملية التعليمية، هذا إلى جانب تقويم أداء الطلبة المتدربين، وقياس كفاءتهم، وبما يعود على برنامج «سنة الامتياز» من تطوير وتحسين كفاءته الداخلية والخارجية.

٦ ـ سيسهم مشروع التحول ومع التدابير الأخرى على مستوى المقررات الدراسية أولا ثم على مستوى هيكلة الخطة الدراسية ثانيا في إكساب قسم الاقتصاد والعلوم المصرفية ومن ثم الكلية والجامعة سمعة جيدة في سوق العمل، وقدرة تنافسية من حيث التوظيف، بل وعلى مستوى الخدمات الأخرى كخدمة «المشورة».

٧ – إن مشروع التحول في سياسته « تخصص رئيسي ومسارات عملية متعددة»، تستجيب لاحتياجات سوق العمل من حيث «التنمية التخصصية» في الفروع / المسارات الدقيقة التي يتطلبها السوق، والتي كانت تمثل أحد المشكلات في أدبيات التوظيف وسوق العمل.

٨ – إن سياسة مشروع التحول حيث الاستثمار النوعي، ستؤدي إلى اندماج فروع حقل الاقتصاد الإسلامي في تخصص الاقتصاد ذاته، وعدم استقلاليتها بما يؤدي إلى ضعف التخصص الرئيسي، حيث الاقتصاد الإسلامي.

٩ – إن مشروع التحول سيسهم عبر مقترحه بتقديم إطار كلي للبرنامج التعليمي لقسم الاقتصاد والعلوم المصرفية في فتح أسواق جديدة لكوادره المؤهلة عبر مساراته التخصصية ذات الصفة الدقيقة.

١٠ – إن مشروع التحول سيؤدي إلى زيادة الاستثمار النوعي في فروع حقل الاقتصاد الإسلامي.

١١ – سيسهم مشروع التحول بتصميمه لإطار كلي تنافسي لقسم الاقتصاد والعلوم المصرفية في الاتساق تماما مع رؤية الخطة الخمسية السابعة وسياسات التعليم العالي، وهو بهذا المنطق يعد آلية فعلية من آليات تنفيذ الخطة الخمسية فيما يتعلق بالتعليم الجامعي.

١٢– سيسهم مشروع التحول عبر تصميمه الهندسي على مستوى الإطار الكلي، في بناء القدرات التنافسية لقسم الاقتصاد والعلوم المصرفية، ومن ثم لكلية الاقتصاد والعلوم المالية الإسلامية.

١٣ – أن مشروع التحول بمساراته المتعددة التي تلبي متطلبات واحتياجات سوق العمل سيعمل على تحقيق قفزات نوعية لدعم وتشجيع المعرفة الاقتصادية الإسلامية.

١٤ – سيسهم مشروع التحول في رفع الكفاءة الخارجية الكمية للبرنامج التعليمي في حقل الاقتصاد الإسلامي.

١٥ – سيسهم مشروع التحول في رفع معدلات الإنتاجية للقسم.

١٦ – سيسهم مشروع التحول ببرامجه «كفاية» و» الإغناء» و»التكوين بحسب الطلب» على رفع مستوى «الدافعية للإنجاز» من جهة، وعلى بث روح الأمان لدى الطلبة سواء الراغبين في مواصلة مشوارهم العلمي من طلاب كلية المجتمع، أو من الطلبة

من ذوي المعدلات المتدنية والمهددين بطوي القيد «برنامج كفاية»، وللطلبة الذين هم على مواقع العمل والإنتاج.

١٧- سيسهم مشروع التحول عبر برامجه في الحد من الهدر التعليمي، ومن ثم رفع الكفاءة الداخلية للقسم والكلية.

١٨- سيسهم مشروع التحول من خلال سياساته ذات المسارين المتوسط والإجازة، ومن خلال برنامجه «كفاية» بحصول الطالب على شهادة علمية تحمل مسمى علمي تندرج في تصنيف وزارة الخدمة المدنية «دبلوم متوسط»، وبذلك يسهم مشروع التحول في إنقاذ الطلبة ذوي المعدلات المتدنية والمهددين بطوي القيد، من عدم الاستواء النفسي (السيكولوجي) وما قد يترتب عليه من آثار غير حميدة سواء على مستوى الطالب أو على مستوى مجتمع الطالب الصغير والكبير، أو على مستوى الحياة المعاشية بالوقوع في شرك البطالة، والدخول في دائرة الفقراء القادمين.

١٩- سيسهم مشروع التحول في تصميمه الهندسي للإطار الكلي لقسم الاقتصاد والعلوم المصرفية في مكافحة، بل القضاء على ظاهرة / مشكلة التسرب التي كانت تحدث في السابق، وهو ما يعني من جهة مقابلة مكافحة الهدر المالي الذي يتحمله المجتمع قبل ميزانية الجامعة.

٢٠- سيسهم مشروع التحول في زيادة درجة الولاء التنظيمي للجامعة ككيان حكومي.

٢١- زيادة إعداد الملتحقين بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم المالية الإسلامية، لوجود عوامل جذب، والاستجابة لمحددات الطلب من قبل أولئك الطلبة لالتحاق بالبرامج التعليمية الجامعية.

٢٢- ارتفاع حصص أعضاء الهيئة التدريسية بالقسم من المقررات الدراسية.

٢٣- إعداد وزيادة أعداد الكوادر الحاملة لراية مشروع التجديد الحضاري الإسلامي، ولعل هذا أكبر عائد يمكن تحقيقه بل علينا أن نسهم في تحقيقه فهو مقياس النجاح الحقيقي لكلية جديدة حملت ضمن اسمها مفردة «الإسلامية».

٢٤- إن مشروع التحول ببرامجه المتنوعة سيسهم في الحد من مشكلة البطالة مقارنة بالأوضاع التاريخية السابقة لقسم الاقتصاد الإسلامي الحالي، ومن ذلك توسيع قاعدة فرص العمل.

٢٥. إن مشروع التحول وفي تصميمه للإطار الكلي لقسم الاقتصاد والعلوم المصرفية، سيؤدي إلى تنافسية قوية لها القدرة على جذب أفضل الخريجين من الثانوية

العامة، وهو ما يعني زيادة أهميته النسبية ضمن قائمة البرامج التعليمية المطلوبة.

٢٦. سيسهم مشروع التحول في تفعيل برامج التمويل ومن ذلك مثلا برنامج صندوق الموارد البشرية في دعم عملية تنمية قدرات القوى العاملة الوطنية وتأهيلها بالمستوى الذي يجعلها ذات تأثير إيجابي فاعل في تلبية احتياجات سوق العمل من مثلٍ برنامج «سنة الامتياز» أو برنامج «بحسب الطلب»، باعتبارها مصدر من مصادراً التمويل لتلك البرامج.

٢٧. سيسهم مشروع التحول في الربط بين القسم والكلية ومن ثم الجامعة والجهات التي توظف خريجيه عن طريق إشراك تلك الجهات سواء في شكل المجلس الإشرافي أو لجان التنسيق لسنة الامتياز.

٢٨. سيسهم مشروع التحول في تأمين فرص التعليم المتصلة والمنقطعة (= شهادة الإجازة / شهادة دبلوم متوسط) للطلبة سواء من ذوي المعدلات العالية (كلية المجتمع) أو من ذوي المعدلات المتدنية وغير الراغبين في إكمال مرحلتهم التعليمية.

٢٩. يتسم مشروع التحول بالمرونة من حيث التوفيق بين نظامي كلية المجتمع وكلية الاقتصاد والعلوم المالية الإسلامية لتسهيل انتقال الكفاءات من أصحاب المعدلات العالية لمواصلة مشوراهم التعليمي، وبالتالي الاستفادة منها على الوجه الأمثل.

٣٠. سيسهم مشروع التحول في رفع درجة الفاعلية على مستوى مشاركة القطاع الأهلي عبر مؤسساته ذات العلاقة بالبرنامج التعليمي، سواء عبر برامجه، أو سياساته. لاسيما وأن الأدبيات العلمية التي تناولت أوضاع التوظيف وسوق العمل تشير إلى تدني درجة التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الأهلي، وما يترتب على تلك الوضعية من ضعف مقدرة القطاع الخاص على استيعاب وتوظيف الأعداد المتوقعة بخطط التنمية.

٣١. سيسهم مشروع التحول في استقرار الطلب على القسم، وذلك لارتكاز تأسيس برامجه التعليمية على سياسة التكامل والتعاضد، مما يعني أنه في حالة ما إذا وجدت حالة من ضعف حجم الطلب على أحد مساراته التعليمية، فإن حصة ذلك الطلب ستحول إلى جهة مسار تعليمي آخر.. وهكذا.

٣٢. إن مشروع التحول بسياساته وبرامجه التعليمية والتدريبية يتفرد عن الأقسام المماثلة والمقابلة في كليات الاقتصاد والعلوم المالية في الجامعات الأخرى، وهو ما يمنحها ميزة تنافسية، تستثمر في صالح بناء القدرات التنافسية لخريجي القسم، مع المحافظة على خصوصية هذه الكلية الجديدة، بل وحماية هويتها من التمييع

والتشتت.

٣٣. يعد مشروع التحول آلية لتعبئة وتنمية الموارد المالية للكلية الجديدة، عبر برنامج «سنة الامتياز» وبرنامج «التكوين بحسب الطلب» وبرامج أخرى سيتم الإفصاح عنها في مشروعات إصلاحية أخرى.

٣٤. سيسهم مشروع التحول من حيث تصميم هيكلته حيث الجذر والفروع / المسارات في تلبية احتياجات سوق العمل، لأنه استجابة لواقع مجتمع الأعمال والمال.

٣٥. إن مشروع التحول مجسدا في واقع قسم الاقتصاد والعلوم المصرفية، سيكون قائدا لتنافسية الكلية على مستوى الجامعات المحلية والإقليمية، فوجود قسم يتمتع بميز تنافسية في ظل أقسام أخرى يتوقع أن تكون متماثلة مع هياكل الأقسام الأخرى في الجامعات المحلية أو الخارجية، سيمكن الكلية من التمتع بقدرة تنافسية على مستوى الكليات الأخرى.

٣٦. إن طبيعة مشروع التحول ستسهم في خفض تكاليف العملية التعليمية، من حيث أن العلاقات التشابكية عبر المسارات الفرعية ذات التجذر الطبيعي، تعني تقارباً إن لم يكن تشابه في تخصصات أعضاء الهيئة التدريسية، ولو في الجزء الأكبر.

وهكذا تكون الدراسة قد حققت أهدافها، عبر إجابات لأسئلتها التي صاغتها، وصولاً إلى تقديم حل للمشكلة التي حددتها. والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على من لا نبي بعده.

المصادر والمراجع

– الجفري، عصام بن هاشم «تقويم قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى» من أبحاث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى مكة المكرمة شرفها الله ـ
– الزهراني، محمد «الدراسات الاقتصادية الإسلامية ونظرية خلق الأفعال قراءة على نص مختل» ورقة بحثية عرضت في حوار الأربعاء بمعهد الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبدالعزيز (١٤٣٢هـ). «تصور التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد وأثره في –المسيرة العلمية: دراسة تطبيقية على تجربة شعبة الدراسات العليا في كلية الشريعة جامعة أم القرى: (نشر في مجلة مركز صالح كامل القاهرة س ١٣ / ع ٣٩ ـ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
– السحيباني، محمد بن إبراهيم و سعود المطير، «تجربة قسم الاقتصاد في جامعة الأمام محمد بن سعود لإسلامية خلال ربع قرن (١٣٩٩هـ ١٤٢٤هـ)، من أبحاث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى مكة المكرمة شرفها الله.
– سعدي، محمد، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، ط١(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦م).
– شابرا، محمد عمر، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ط٢ (دمشق:دار الفكر المعهد العالمي للفكر الإسلامي،١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م) ترجمة د رفيق يونس المصري.
–عبدالرحمن، طه، سؤال العمل بحث عن الأصول العملية في الفكر والعلم، ط ٢، (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠١٢م) ص١١٣، وانظر للتوسع ص ١١١ ١٤٢.
– فؤاد، زكريا «ماذا بقي من كارل ماركس في الفكر الاقتصادي المعاصر؟» مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت، مج ٣٠، ع ٣، ٢٠٠٢م).
هذا إلى جانب الاستثمار في مراجع أخرى نذكر منها:
الزهراني، محمد، «علم حديث يبحث عن هوية ووجود». و «أزمة التخصصات الاجتماعية الإسلامية – قسم الإعلام الإسلامي أنموذجاً». «الملتقى بين غياب المنظور الاقتصادي الإسلامي وتكريس المركزية الغربية». «محاور المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي بين أزمة الهوية ووهم الوجود الجغرافي». «استفهام ذوي الإفهام عن الفرار من قسم الاقتصاد الإسلامي».«مشروع إعادة هيكلة قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى». تعليم برنامج تخصص الاقتصادي الإسلامي بين القياس والوصف». «عندما تتحول الآهات إلى قوة فعل – الجفري وحركة التجديد». «تعزيز القدرة التنافسية لمنتجات قسم الاقتصاد الإسلامي». «برنامج التخصص في الاقتصاد الإسلامي بين فلسفة التجزئة وفلسفة الاندماج – قسم الاقتصاد الإسلامي أنموذجاً». «التأثيرات الاقتصادي على هيكلة قسم الاقتصاد من منظور التأصيل – دراسة تقويمية للمطالبة التشعيبية وإستراتيجية مقترحة للتنمية التخصصية».
عارف، نصر محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة،ط٢ (فرجينا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، نشر الدار العالمية للكتاب الإسلامي الرياض،١٤١٤هـ ١٩٩٤م).

عبدالعظيم، عامر، الغرب أصل الصراع، سلسلة رؤى معاصرة، السنة الأولى، العدد رقم ٢، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م وبدعم مجلة البيان.
محمد، محمد امزيان، منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية ط١(فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي،١٤١٢هـ ت ١٩٩١م).
مجموعة من الباحثين، المعرفة والأيديولوجي في الفكر العربي المعاصر، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠م).
المسيري، عبدالوهاب،العلمانية الجزئية والشمولية، ط٤ (القاهرة: دار الشروف،٢٠١١م) الجزء الأول.

Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

International Academic Refereed Journal On Islamic Finance and Banking

Issue (5) State of Qatar - October 2016

ISSN : 2409-0867 الكتروني
ISSN : 2410-6836 ورقـــي

Published by

شركة بيت المشورة للاستشارات المالية
Bait Al-Mashura Finance Consultations Company

mashurajournal.com